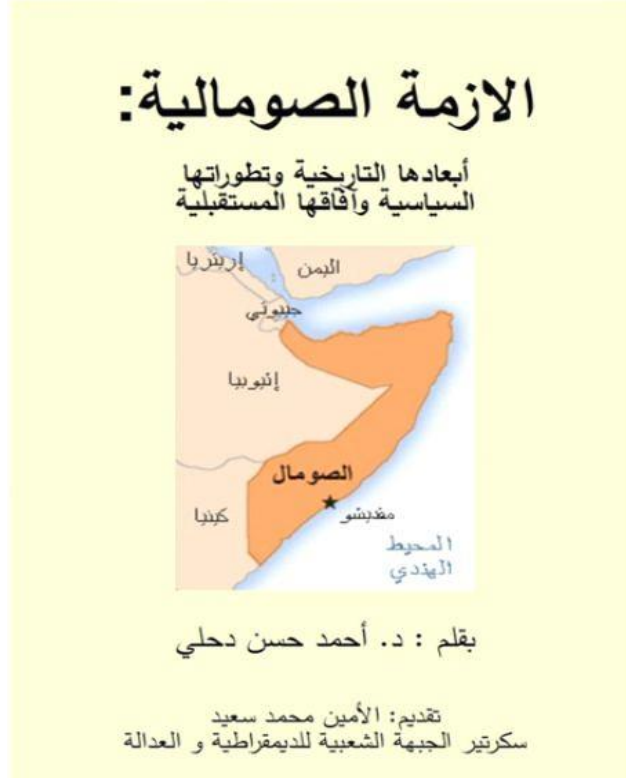


# الأزمة الصومالية

## الجزء الرابع

### أبعاد الأزمة الصومالية وآفاقها المستقبلية



## الفصل الاول

### أبعاد الأزمة الصومالية وأشكالياتها

تهدف هذه الدراسة الى وضع النقاط على محاورها الأساسية من الناحية التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الشديدة الترابط والتداخل، وصولا الى رصد الحالة الصومالية الحالية وفاقها المستقبلية.

## جذور الأزمة الصومالية

المعروف بان الحدود بين سائر دول القارة الأفريقية موروثه عن الاستعمار الأوروبي، ولا سيما في مؤتمر برلين 1884 و 1885، ورسمت تلك الحدود وفق موازين القوة بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا فيما يخص منطقة القرن الأفريقي، غير عابئة بالتركيبة السكانية لشعوب المنطقة، وغير مبالية بالعواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المترتبة على ترسيم الحدود بصورة عشوائية تلبية لنزعاتها الاستعمارية، وطموحاتها التوسعية، ورغباتها الاقتصادية، وصراعاتها الجيو - إستراتيجية. وهكذا وجد الشعب الصومالي نفسه في نهاية القرن التاسع عشر مقسما الى خمسة أجزاء وهي :

1. الصومال البريطاني، أي الصومال لاند.
  2. الصومال الايطالي، أي جنوب البلاد.
  3. الصومال الفرنسي، أي بلاد العيسى والعفر، أي جيبوتي.
  4. الصومال البريطاني، أي الصومال الأثيوبي، أي إقليم اوغادين
  5. الصومال البريطاني، أي الصومال الكيني، أو المقاطعة الحدودية الشمالية.
- وعشية خروج المستعمر الايطالي والبريطاني من الجزء الشمالي والجنوبي من الصومال في أول يوليو عام 1960، التأم شمل شطري البلاد وتم إعلان استقلال البلاد، وبدأ مشروع بناء "صوماليا الكبرى" الذي يتألف من الأجزاء الخمسة والذي يجسده علم الصومال الذي تتوسطه نجمة خماسية ليس الرأس للدلالة الرمزية على الأجزاء الخمسة من الصومال وحسب، وإنما للتأكيد على تمسك ومطالبة الصوماليين بالأجزاء المفقودة. ونص دستور الصومال المعتمد في عام 1961 في ديباجته بان " الحكومة الصومالية ستعمل عبر السبل القانونية والسلمية لتوحيد الأراضي

الصومالية ". وتجدر الملاحظة في هذا الصدد الي ان " ارض الصومال " أو شئت فقل الصومال لاند ، بالرغم من إعلانه عن استقلاله من طرف واحد في مايو 1991، إلا انه لم يتخل عن النجمة الخماسية التي تتربع في وسط علمه الجديد، وان ذلك الموقف ينسحب أيضا على إقليم البونت لاند الذي أعلن هو الآخر ومن طرف واحد في أغسطس 1998 عن قيام إقليم يتمتع بحكم ذاتي، وسنعود الى ذلك لاحقا، ولكن المهم في الأمر هنا هو الإشارة الى هذه الرغبة الصومالية المتجذرة لدى الصوماليين ، والذين وان اختلفوا وتقاتلوا فيما بينهم، فإنهم متشبثون بحلم " صوماليا الكبرى " أو بما يعتبرونه الفردوس المفقود. ولا تشذ دولة جيبوتي او الصومال الفرنسي السابق والذي نال استقلاله في يونيو 1977 عن هذه القاعدة، وذلك بحكم ان علمها هو الآخر تتوسطه النجمة الخماسية ليس من الناحية الشكلية فقط، بدليل ان الرئيس الجيبوتي السابق والراحل، حسن غوليد ابتيديون كان يؤكد على صوماليته، وان الرئيس الحالي ، إسماعيل عمر غيلي، قال في 28 فبراير 2010 " انه صومالي وجيبوتي في نفس الوقت ". [1] وان الصومال الفرنسي ، أي جيبوتي، لدى استقلاله لم يشكل أي إشكالية للدولة الصومالية، التي رأت في استقلاله من الاستعمار الفرنسي خطوة الى الأمام في مسيرة تحرر جميع أجزاء " صوماليا الكبرى "، ولكن ظهرت الصعوبات لدى مطالبة السلطة الصومالية بكل من إقليم اوغادين الذي ضمته بريطانيا الى أثيوبيا في عام 1948 وبالمقاطعة الحدودية الشمالية والذي ألحقته بريطانيا بكينيا بعد استقلالها في 12 ديسمبر 1963، ضد رغبة سكان الإقليم الذين أعربوا عن إرادتهم في الوحدة مع بقية أجزاء الصومال تبعا لتقرير رفعته لجنة بريطانية رسمية في ديسمبر 1962.

وأيا كان الأمر، فإن إثيوبيا وكينيا خاضا معركة سياسية حامية ضد الصومال في منظمة الوحدة الأفريقية بالقول ان مطالب الحكومة الصومالية بإقليم اوغادين "الأثيوبي" وبالمقاطعة الحدودية الشمالية " الكينية " سيفتح ملف الحدود بين جميع الدول الأفريقية، هذا فضلا عن تناقضه التام مع القرار رقم 16 الصادر عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بالقاهرة في يوليو 1964 والذي ينص على عدم المساس بالحدود الأفريقية الموروثة عن الاستعمار، والذي يشكل احد أهم بنود وأعمدة ميثاقها [2]. والى ذلك، فان إثيوبيا وكينيا اتهمتا الصومال بدعم المعارضة المسلحة وغير المسلحة في الإقليمين الذي تطالب بهما، فابرمما ومنذ عام 1964 سلسلة معاهدات عسكرية مشتركة لمواجهة "التهديدات" القادمة إليهما من مقديشو، وعملا بدورهما على زعزعة امن واستقرار الدولة الصومالية قبل ان تثبت أركان سلطتها على البلاد. ومن طرفها فان الحكومات المتعاقبة على الحكم في الصومال وعلى مدار ثلاثة عقود كاملة، أي منذ فجر الاستقلال في أول يوليو عام 1960 ولغاية ساعة انهيار الدولة الصومالية في 26 يناير عام 1991 بسقوط نظام الجنرال محمد سياد بري، استنزفت إمكانيات البلاد في عملية لملمة الأجزاء "الضائعة" من الصومال، وغدت حبيسة حلم "صوماليا الكبرى" ودخلت في ثلاثة حروب مع إثيوبيا على التوالي في عام 1964 و1967 و1977، ولم تأخذ عملية بناء دولة الصومال حصتها الكافية، وغدت تبرز حركات معارضة مسلحة في الثمانيات على طول البلاد وعرضها نذكر منها "الحركة الوطنية الصومالية الاسحاقية" في الشمال في عام 1981، و "جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية" " الماجرتينية" في الشمال الشرقي في عام 1981، والمؤتمر الصومالي الموحد في الوسط "الهوية" و"الحركة الديمقراطية الصومالية" الرحناوين "في الجنوب في عام 1989، و "حركة الوطنيين الصومالية

الاوغادينية " في جنوب شرق البلاد في عام 1989. وبغية إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وفي محاولة غير محسوبة العواقب ابرم الجنرال محمد سياد بري اتفاقا مع العقيد منغستو هيلي ماريام في ابريل عام 1988 تخلى بمقتضاه عن المطالبة بإقليم اوغادين وذلك على غرار مؤتمر اروشا بتتنانيا المنعقد في عام 1963 والذي حضره كل من الرئيس الصومالي عبد الرشيد شارماكي، والكيني جومو كينياوا والزامبي كوثا كاوندوا، والذي تنازل فيه الصومال عن المطالبة بالمنطقة الحدودية الشمالية. وان المبادرة التي أقدم عليها الرئيس سياد بري في عام 1988، لم تعزز موقفه كما كان يتصور، بل بالعكس ضاعفت من تأزيم وضع نظامه وساهمت في زعزعة الأرض تحت أقدام حكومته، بدليل بروز «الحركة الوطنية الصومالية» في جنوب شرق البلاد والتي تمثل المجموعة الاثنية الاوغادينية الطويلة الباع في صفوف الجيش الصومالي حينذاك، وذلك بعد مرور بضعة أشهر فقط من توقيع الاتفاق. وبعد هذا وذاك، بدأ نظام الرئيس بري يلفظ أنفاسه الأخيرة، وان قبيلة المريحان تدخلت وأنقذت الجنرال محمد سياد بري من السقوط بين أيدي الإخوة - الأعداء الذين كانوا يتلهفون للانتقام الشخصي والجسدي منه، ولكنها لم يكن بمقدورها إسعاف نظام فقد مبررات وجوده واستمراريته.

### انهيار نظام وانعدام البديل وضياح الوطن

قبل زهاء شهرين من سقوط حكومة الرئيس محمد سياد بري في 26 يناير 1991، توصلت وبعد جهد جهيد، وتحديدا في 24 نوفمبر 1990، ثلاثة فصائل صومالية محورية وهي " الحركة الوطنية الصومالية " في الشمال و" المؤتمر الصومالي الموحد " في الوسط و "حركة الوطنيين الصومالية " في الجنوب الى ابرام اتفاق

بموجه تم وضع إستراتيجية عسكرية موحدة توجت بسقوط المدن الشمالية في يد " الحركة الوطنية الصومالية " والمدن الوسطى في يد " المؤتمر الصومالي الموحد " والمدن الجنوبية في يد " حركة الوطنيين الصوماليين". ولسوء حظ الصومال ان الفصائل الثلاثة التي نجحت في الإطاحة بنظام الحكم في مقديشو فشلت فشلا ذريعا في إرساء قواعد بديل وطني وديمقراطي. ولسوء قدر الشعب الصومالي الذي مثله مثل أي شعب في الكون لا يستحق هذا المصير المجهول الذي تعصف به رياح فوضوية الى قاع العبثية والعدمية بعواقبها المأسوية على غير سعيد. صحيح بانه من الخطل تحميل طرف واحد مسؤولية هذه المأساة الصومالية، ولكن " المؤتمر الصومالي الموحد " يتحمل قسما كبيرا من المسؤولية وذلك بإعلانه ومن طرف واحد تشكيل حكومة مؤقتة في 26 يناير 1991 من دون العودة الى حليفه أي " الحركة الوطنية الصومالية" وحركة الوطنيين الصوماليين". ومن ضمن النتائج التي ترتبت على ذلك مبادرة "الحركة الوطنية الصومالية" في 18 أغسطس 1991 بإعلان استقلال شمال الصومال من طرف واحد أيضا، تحت مسمى تاريخي يعود الى الحقبة الاستعمارية البريطانية، أي الصومال لاند. ومنذ ذلك التاريخ لم تكف الساحة الصومالية عن قيام أحزاب وفصائل وجبهات سياسية وعسكرية على أسس جهوية واثنية وقبلية في الإقليم الصومالية التسعة عشر. ولقد تجاوز الصراع مجال التنافس والتناطح والهيمنة بين المجموعات الاثنية الأربع الكبرى، أي الدارود والاسحاق، والهوية والرحناوين، وبات بين قبائل الاثنيات، بل انحدر الى بطون وأفخاذ القبائل ليس تلبية لغريزة البقاء وحسب، وانما استغل امراء السلطة والحرب المجنونة للتمترس خلف هذا البطن، وتلك القبيلة، وهاتيك الوحدة الاثنية، وذاك الإقليم، إشباعا لنزعة مصلحة أنانية مدمرة، ورغبة سلطوية جامحة، وشهوة تسلطية عارمة، زادت

المناخ السياسي الصومالي قتامة وقنوطا، لدرجة أضحي يهدد وبخطورة بالغة عملية إعادة بناء الصومال على أساس مشروع وطني يحتضن سائر معشر الصوماليين بكل أطيافهم الاجتماعية والسياسية، وخير برهان على ذلك بروز فصائل صومالية على اساس قبلي خالص بعد سقوط نظام الجنرال سياد بري، نذكر منها "التحالف الصومالي الوطني" - هوية - هبر غدر، و" الجبهة الوطنية الصومالية " . مريحان، و" الجبهة الصومالية الموحدة " . عيسى . ، و"التحالف الديمقراطي الصومالي" غدابورسي، و"الحزب الصومالي الموحد" ورسنغلي ودولباهنتي . . الخ بحجة الفوز بحصتها في تقاسم كعكة السلطة والثروة. ثم بعد ذلك تفارخت حركات إقليمية انفصالية وأخرى مطالبة بحكم ذاتي، بدعم من جهات دولية وإقليمية لا تريد ان تقوم قائمة للصومال الموحد بشكله المعروف والمتعارف عليه منذ استقلاله قبل نصف قرن.

### ظاهرة الكيانات الانفصالية والحكومات الإقليمية

تعود بروز ظاهرة الدويلات الانفصالية والحكومات المحلية في الصومال الى جملة عوامل محلية تم التطرق إليها مسبقا وباقتضاب شديد، وما يجدر التنويه إليه ان الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال محمد سياد بري في 21 اكتوبر 1969 بدأ وطنيا، ثم اخذ منحى اشتراكيا وحقق إنجازات حقيقية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكنه وفي السنوات الأخيرة من عهده تبنى القبلية وشن حملات وغارات عسكرية عشوائية، لا سيما في هرغيسا وغيرها من المدن الشمالية، البت ضده معظم سكان الصومال، وكانت بمثابة بداية نهاية نظامه، الذي فتح ثغرة خبيثة في جسد وروح المجتمع الصومالي ذي التركيبة الاثنية والقبلية

المعقدة، ولقد استغلت الحكومة العسكرية الأثيوبية - الدرق برئاسة الكولونيل منجستو هيلي ماريام هذا المنعطف الحرج من تاريخ الصومال لمضاعفة دعمها لكل الأطراف الصومالية المناوئة لسلطة الجنرال سياد بري. ولم يحدث تحول نوعي في الموقف الأثيوبي من الصومال بعد رحيل "الدرق" و قدوم "حكومة فيدرالية" في أديس أبابا يقودها رئيس الوزراء، ملس زيناوي، بل تورطت أثيوبيا أكثر فأكثر في المستنقع الصومالي، داعمة عملية تفتته على هيئة دويلات ميكروسكوبية، الى أن قامت بغزوه في 24 ديسمبر 2006 .

فعلى تلك الخلفية، توالدت في الساحة الصومالية، وفي زمن قياسي للغاية، ستة كيانات اجتماعية . سياسية تطالب البعض منها بالاستقلال التام عن الصومال في حين تريد البعض الآخر منها التمتع بحكم ذاتي في إطار نظام فيدرالي، وهذه الكيانات هي:

### 1 . أرض الصومال أو الصومال لاند

خرج المستعمر البريطاني في 26 يونيو 1960 من الشطر الشمالي من الصومال، والذي كانت يعرف وقتذاك بالصومال لاند أو بالصومال البريطاني، واتحد رغبة وطوعا بالشطر الجنوبي من البلاد ، أي ما كان حينذاك يطلق عليه اسم الصومال الإيطالي ، وذلك مباشرة عقب مغادرة المستعمر الإيطالي التراب الوطني الصومالي في أول يوليو 1960 ، وشكلا جمهورية الصومال التي تلاشت وسط عواصف الحروب الأهلية الصومالية منذ زهاء عقدين. و في 18 مايو 1991 اعلن الشطر الشمالي وبصورة أحادية استقلاله، واستعاد اسمه البريطاني القديم، أي الصومال لاند، فشكل حكومة وبرلمانا وأسس جيشا، وصك عملة خاصة، ورفع علما، وصادر



البطاقات الشخصية والجوازات ...الخ، طاويا بذلك مرحلة تاريخية امتدت لثلاثة عقود، وهي عمر الوحدة مع الشطر الجنوبي من البلاد .

وهناك جملة أسباب موضوعية تفسر إقدام القيادة السياسية والأهلية في شمال الصومال على اتخاذ ذلك القرار نذكر منها:

**أولا :** شعور سكان الإقليم الشمالي بأنهم ضموا الى الشطر الجنوبي، ولم تعد لهم لا كلمة ولا حصة في تقاسم السلطة والثروة منذ الأيام الأولى للوحدة.

**ثانيا:** شن القوات المسلحة الصومالية وبأمر من السلطة المركزية في مقديشو حربا طاحنة ومدمرة برا وجوا ضد الشطر الشمالي على مدي الثمانينات من القرن المنصرم، وجه طعنة مسمومة الى قلب مشروع الوحدة بين الطرفين.

**ثالثا:** تشكيل المؤتمر الصومالي الموحد - هوية مقديشو - في 26 يناير 1991 حكومة مؤقتة من طرف واحد ومن دون العودة الى شريكه، أي " الحركة الوطنية الصومالية" الشمالية و"حركة الوطنيين الصومالية" الجنوبية، وذلك على أنقاض الاتفاق المبرم بين الفصائل الثلاثة في 24 نوفمبر 1990، كان بمثابة القش الذي كسر ظهر مشروع الوحدة .

ويذكر إن عدة دول وفي مقدمتها أثيوبيا هللت ورحبت بتلك المبادرة الانفصالية الشمالية، ليس حبا لسكان شمال الصومال ولا نكاية بأهل الجنوب، وإنما خدمة لاستراتيجيتها الرامية لتمزيق الوحدة الصومالية، لاعتقاد حكامها بان الصومال الموحد والمستقر والقوي يشكل خطورة على أمنها القومي وعلى دورها الإقليمي. ويذكر بان القبائل الاسحاقية - هبر أول، هبر - جعلو ...الخ . وقبائل ورسنلغي ودولباهنتي الدارودية وقبيلة عيسى الديرية التي تقطن هذا الجزء من الصومال لهم احزابهم وصراعاتهم مع القبائل الاسحاقية المحكومة هي الأخرى بتناقضاتها القبلية الداخلية.

بقى التنويه إلى ان إقليم الصومال لاند يتمتع بقدر وافر من الأمن والسلام والاستقرار مقارنة بالحرب المدمرة السائدة في الشطر الجنوبي، ورغم إعلان استقلاله من طرف واحد قبل زهاء عقدين، لم ينل الاعتراف الرسمي من قبل أي دولة أو منظمة إقليمية أو قارية أو دولية، وذلك لم يمنعها من إجراء اتصالات سياسية مع جيبوتي وكينيا وغانا وجنوب أفريقيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتبقى أثيوبيا الدولة الوحيدة التي دأبت على استقبال رئيس ارض الصومال كرئيس دولة ذات سيادة وفي ذلك غير دلالة.

## 2 . البونت لاند أو ارض البونت

القيادة السياسية برئاسة العقيد عبد الله يوسف حينذاك في إقليم شمال شرق الصومال، عقدت اجتماعا في 5 مايو 1998 بمدينة غروا، وأعلنت تشكيلها حكومة ذاتية في البونت لاند. ومن الناحية التاريخية فإنها تابعة للشطر الجنوبي، أي للصومال الايطالي قبل الاستقلال. وهذا الإقليم على عكس ارض الصومال لا يطالب بالانفصال، بل بحكم ذاتي في إطار نظام فيدرالي في عموم الصومال، مع تلوّحه بين فينة وأخرى بإمكانية استقلاله. ويذكر ان العقيد يوسف قام مع عدد من العسكريين الصوماليين بمحاولة انقلابية فاشلة في عام 1978 ضد الجنرال محمد سياد بري، ثم لجأ الى اثيوبيا قبل تأسيسه " الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" بدعم من نظام الكولونيل منجستو هيلي ماريام. وان حكومة ملس زيناوي الأثيوبية كانت أول من ساند ورحب بإعلان إقليم البونت لاند الحكم الذاتي لكونها خطوة تدرج في سياق استراتيجيتها القاضية بإقامة كيانات صغيرة وضعيفة وهشة في الصومال، وذلك للحيلولة دون قيام دولة صومالية موحدة وقوية. وتفيد تقارير دولية بتدخل السلطات

الأثيوبية في شؤون هذا الإقليم الداخلية بغية ترجيح كفة جهة على حساب أخرى كدعمها مثلا مجموعة العقيد عبد الله يوسف ضد مجموعة جامع على جامع في عام 2001، وذلك في الصراع الذي اندلع على اثر تثبيت العقيد يوسف بالسلطة بعد نهاية ولايته.

ويزخر هذا الإقليم الصومالي بجملة تناقضات سياسية حادة وصراعات اثنية وقبلية قاتلة. وتقطن في ارض البونت ثلاث مجموعات دارودية وهي: الماجرتين والورسنغلي والدلباهنتي. ويوجد صراع من ناحية بين بطون المجرتين الثلاثة، أي عثمان محمود وعيسى محمود وعمر محمود، وبين الماجرتين عامة أو بعض بطونها وبين الورسنغلي ولدلباهنتي من ناحية أخرى، علما بأنه يوجد شبه إجماع مبدئي للحفاظ على توازن مقبول من الجميع لضمان استقرار الإقليم. والى ذلك ، فان البونت لاند ومنذ قيامه كإقليم يتمتع بحكم ذاتي في ظل غياب السلطة في بقية أرجاء الشطر الجنوبي من البلاد، عرف بضعف حكمه المحلي، وفساد نظامه الإداري، وتفشي البطالة بين سكانه، وانتشار مختلف أنواع التجارة والمتاجرة غير الشرعية وغير المشروعة. وعلاوة على ذلك، فان ظاهرة القرصنة البحرية التي استفحلت على طول امتداد السواحل الصومالية في المحيط الهندي في الآونة الأخيرة ولذي توجد فيه موانئي ومرافئي إبحار ورسو سفن وقوارب قراصنتها في البونت لاند، الذي يتمتع بالاستقرار النسبي مقارنة مع بقية أجزاء الجنوب المحكومة بالفوضى والإقليم الشمالي الذي يسوده استقرار ملحوظ. وأخيرا وليس آخر، هناك ثمة صراع حدودي بين ارض البونت وارض الصومال حول تبعية إقليم السانج والوصول من جهة، وبين ارض البونت والهوية حول إقليم مدوق.

### 3 . جوبا لاند

يقع هذا الإقليم في أقصى جنوب الصومال ويحاذي الحدود الشمالية الشرقية الكينية، وتعتبر مدينة/ميناء كيسمايو عاصمته الإقليمية. ومثله مثل سائر أقاليم الصومال مر ومازال يمر بمعمعة صراعات الدارود والهوية وبين قبائل الدارود نفسها، وان أثيوبيا وكينيا لعبتا أدورا سلبية للغاية بصب الزيت في نار الفتنة والنزاعات في ذلك الإقليم بحكم أهميته الجيو إستراتيجية والاقتصادية. ففي 3 سبتمبر عام 1998 أعلن الجنرال محمد سعيد حرثي المعروف بـ "مورغان " قيام جوبا لاند ككيان يتمتع باستقلالية ذاتية لفترة وجيزة لا تتعدى العشرة أشهر فقط.

### 4 . كيان جنوب غرب الصومال

أعلن في 22 مارس 2002 تأسيس إقليم جنوب غرب الصومال الذي يتألف من إقليمي باي وبكول الواقعيين جنوب غرب الصومال، برئاسة العقيد حسن محمد نور، وأصبحت مدينة بيدوا عاصمته. وتقتن هذا الإقليم اتنية الرحناوين المكونة من دجل وميرفله والذين لهما صراعاتهما فيما بينهما وتناقضاتهما على مستوى قبائلهما وبطونها أيضا. ولقد لعبت الحكومة الأثيوبية دورا كبيرا في قيام هذا الإقليم المحاذي لها تنفيذا لسياسة التآمر على وحدة الصومال وخدمة لما تعتبره مصالحها الأمنية القومية الحيوية. والمعلوم بان " جيش المقاومة الرحناوينية " الذي نشأ في 13 أكتوبر عام 1995 بمساعدة أثيوبية لمقارعة قوات الجنرال محمد فارح عبيد، شكل نواة قيام هذا الإقليم الذي دارت فيه معارك ساخنة منذ انهيار الصومال، ولم يشهد الاستقرار نتيجة النزاعات القبلية الطاحنة، والصراعات بين الهوية والرحناوينيين، والخروقات

العسكرية الأثيوبية المستمرة، واحتلال أثيوبيا لمدينة بيدواه، ولمقديشو العاصمة، ولميناء كيسمايو أبان غزوها للصومال في ديسمبر عام 2006.

## 5 . إقليم قلمدوق

اسم هذا الإقليم مركب من اقليمي قلقودوق ومدوق الواقعين جنوب البونت لاند وشمال مقديشو. وظهر قلمدوق في 14 أغسطس 2006 كإقليم فيدرالي ضمن "جمهورية الصومال الفيدرالية" كما ورد في الميثاق الفيدرالي الانتقالي المعتمد بكينيا في عام 2004، وذلك كنسخة طبق الأصل عن " الجمهورية الفيدرالية الديمقراطية الأثيوبية " وأصبح محمد ورسمه على رئيسا للإقليم. وان أثيوبيا التي قامت بدور فعال في تأسيس هذا الإقليم أيضا، قدمت في عام 2007 دعما عسكريا لحكامه بحيث تبسط ميليشياتهم المسلحة سيطرتها على ما تعتبره حدودها الإقليمية بين فواصل الجغرافيا السورية وتداخل القبائل الحقيقية.

## 6 . إقليم ماخر

يقع هذا الإقليم في منطقة متنازع عليها بين ارض الصومال وارض البونت في غرب سانج وشرق باري، وعاصمته بدهان، وكان مسرحا لسلسلة مواجهات عسكرية بين وحدات الصومال لاند والبونت لاند. ولقد أعلن هذا الإقليم في الأول من يوليو عام 2007 قيام سلطته الذاتية المستقلة في إطار الدولة الصومالية الفيدرالية برئاسة جبريا علي صلاب.

## 7 . منطقة جالكيو

سميت منطقة جالكيو نسبة الى مدينة جالكيو الواقعة في إقليم مودق بجنوب البونت لاند ، وتحاذي الحدود الأثيوبية، وشكلت في أكتوبر 2002 حكومة إقليمية بمبادرة من بعض السياسيين والعلماء وزعماء القبائل. ولكن هذه الحكومة توارت عن الوجود بنفس السرعة التي برزت فيها، في ظل سيادة مناخ قيام كيانات انفصالية في تلك الفترة أملتة الحروب الأهلية الصومالية الاثنية والقبلية بدعم من السلطات الأثيوبية.

قد يتساءل سائل لماذا آل الصومال الى هذا التشرذم وهو الذي يتمتع وعلى خلاف سائر دول القارة السمراء بوحدة العرق واللون والدين واللغة والثقافة. والجواب هو ان وحدة أي مجتمع ليست نعمة في ذاتها، كما ان تعددية المجتمع ليست نعمة بالضرورة، والإشكالية كل الإشكالية تكمن في كيفية إرساء أو عدم إرساء نظام سياسي يكفل حقوق الجميع، ويصون مصالحهم، ويضمن مشاركة الكل وبصورة عادلة في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة. فالمتاعب تبدأ لدى استئثار فئة بعينها بالسلطة والثروة وتهميش الآخرين بمصادرة حقوقهم الأساسية والوجودية، ولدينا في العالم وفي أفريقيا في منطقة القرن الأفريقي، نماذج حية وصارخة، ولا يشكل الصومال استثناء، بقدر ما يدرج في إطار قاعدة عامة، بحكم إن العكس هو الصحيح.

### حكومات المنفى الثلاث زائد المحاكم الإسلامية

بعد سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري، واندلاع حروب أهلية في شتى أنحاء الصومال، عقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات مصالحة في مقديشو واسمرا وجيبوتي

وأديس أبابا ونيروبي وصنعاء والقاهرة، من عام 1991 لغاية عام 1999 ولكن من دون الوصول الى نتيجة حقيقية لأسباب مختلفة يعود بعضها الى الأطراف الصومالية ذاتها، والبعض منها الى ادوار بعض الوسطاء الخبيثة، فضلا عن الدور الأثيوبي السلبي في عملية الوفاق بين الإخوة - الأعداء الصوماليين، الى ان عقد مؤتمر المصالحة الوطنية بجيبوتي في عام 2000، ثم تلتها عدة مؤتمرات، وهكذا كان الصومال ومزال مسرحا لثلاث حكومات قامت على التوالي في منتجع عرته بجيبوتي وفي منتجع دوريت بكينيا وفي جيبوتي العاصمة.

### 1 . حكومة عبد القادر صلاّد حسن 2000 - 2004

بعد مداوات مطولة ومعقدة جرت في مؤتمر مصالحة صومالية عقد في منتجع عرته بالقرب من جيبوتي العاصمة في 2 مايو 2000 شاركت فيه 400 شخصية صومالية ممثلة لجميع فئات المجتمع الصومالي باتنياته المتعددة والمتصارعة وبقبائله المتشعبة والمتناحرة. وبعد أربعة أشهر من مد وجزر وشد وجذب توج المؤتمر بتشكيل حكومة صومالية انتقالية برئاسة عبد القاسم صلاّد حسن، وبرلمانا يمثل المجموعات الاثنية الصومالية الأربع مع الأخذ في الاعتبار حصة الأقليات، وذلك لأول مرة منذ تداعي نظام الجنرال محمد سياد بري في مطلع عام 1991. ولقد حضر مراسيم تنصيب الرئيس الصومالي رؤساء جيبوتي واريتريا والسودان واليمن ورئيس وزراء أثيوبيا، والايغاد ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بغية إضفاء بعدا إقليميا وقاريا ودوليا على ذلك المؤتمر التصالحي الصومالي.

صحيح لم يراهن احد وقتذاك لا على ان تحل حكومة عبد القاسم صلاّد حسن مشاكل الصومال التي تراكمت قبل ومنذ سقوط حكومة الرئيس سياد بري بين عشية وضحاها، ولا على تجاوز عقبات أمراء الحرب الذين لم يشاركوا في المؤتمر حفاظا على ما كانوا يعتبرونه امتيازاتهم الخاصة. ورغم كل التحديات فان حكومة الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن استطاعت أن توقد شعلة أمل في قلوب وعقول الصوماليين بإمكانية الخروج من أزمتهم الطاحنة بعملها الدؤوب لإرساء أسس إعادة بناء الصومال الموحد الذي يكفل مشاركة جميع أبنائه في السلطة وفي تقاسم الثروة وفي العطاء والتضحية في سبيل وحدة وسيادة ورفعة الوطن أيضا.

وهذا التوجه الوطني الصومالي سبب إزعاجا كبيرا للحكومة الأثيوبية التي تريد صومالا ضعيفا ومجزئا، فشرعت في تزويد أمراء الحرب بالمعدات العسكرية والمالية خارقة قرار مجلس الأمن رقم 751 الصادر في 24 ابريل 1992 [3] والقاضي بفرض حظر تصدير أسلحة الى الصومال ، قبل ان تلمم صفهم في مدينة أوسا الأثيوبية في مطلع مارس 2001 وتساهم بفعالية في تأسيس "مجلس المصالحة والتجديد الصومالي" كقوى سياسية وعسكرية منافسة ومناوئة للحكومة الصومالية الانتقالية . وبادرت الحكومة الأثيوبية برئاسة ملس زيناوي بدعم عملية قيام دويلات في الصومال ، وقامت وحداتها المسلحة بعدة خروقات وانتهاكات وتدخلات في مدن وقرى غرب الصومال خلف ذريعة محاربة الإرهاب، و لاسيما بعد 11 سبتمبر 2001، وذلك بدعم ومباركة من الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن، وسنتوقف لاحقا بقدر من التفصيل على جملة هذه المسائل. وكشف الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاّد حسن سياسة أثيوبيا حيال بلده عندما صرح في 25 اكتوبر 2002 ، "بان إثيوبيا تسعى الى تقسيم وتجزئة الصومال ولا تريد نهاية للحرب



الأهلية وللنزاعات المسلحة" [4]. و في 23 يوليو 2003 قال الرئيس عبد القاسم صلاح حسن "اثيوبيا تريد ان تسيطر على دويلات صغيرة قبلية متنافسة فيم بينها في الصومال، دويلة اسمها مثلا صومالي لاند، دويلة اسمها بونت لاند، دويلة اسمها بنادر لاند. واخرى اسمها جوبا لاند، وبالتالي تريد ان ترى الصومال منقسم الى هذه الدويلات أو الى البانتوستانات الصغيرة على غرار ما كان الوضع في جنوب أفريقيا مثلا، قبائل متحاربة وفي صراع دائم ليس لديها أي حكومة مركزية قوية، وبالتالي ان تتعامل مع هذه الدويلات ومع هذه القبائل، هذا ما تريده الحكومة الأثيوبية." [5]

والى ذلك قال الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاح حسن في سياق كلمته في مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في مدينة مابوتو بموزنبيق في يوليو 2003 "لم تكف الحكومة الأثيوبية طيلة السنوات الثلاث الماضية عن التدخل في الشؤون الصومالية الداخلية، وعن خرق قرار حظر تصدير الأسلحة الى الصومال، بدعمها العسكري لأمرء الحرب." [6] وان أثيوبيا لم تكن تتحرك لوحدها في دعم أمرء الحرب بالأسلحة والأموال، وانما كانت تحظى بالأمس كاليوم بمباركة ومساندة الإدارة الأمريكية، الى ان استطاعت في خاتمة المطاف تحقيق مآربها، أي إجهاض قرارات مؤتمر عرته، ومحاصرة وخنق حكومة عبد القاسم صلاح، وفتح باب توالد دويلات انفصالية وشبه انفصالية في عموم الصومال، قبل تمهيد أرضية قدوم حكومة موالية لها في دوريت وبيدوا ومقديشو.

و دأبت الحكومة الأثيوبية على زعزعة حكومة الرئيس عبد القاسم صلاح حسن بشتى السبل بدعم أمريكي ملحوظ من ناحية، وسعت الى إيجاد بديل موال لها من ناحية أخرى بمساعدة بعض أمرء الحرب الصوماليين والحكومة الكينية والإدارة الأمريكية والايغاد... الخ فتم ترتيب مؤتمر دوريت بكينيا في منتصف عام 2002، وبعد

مفاوضات بين أمراء الحرب وزعماء القبائل والعشائر استغرقت عامين كاملين، عقد البرلمان الصومالي الانتقالي اجتماعا في كينيا في 10 أكتوبر 2004، لأسباب أمنية، لعبت فيه الحكومتان الأثيوبية والكينية دورا لا يستهان به في ترجيح كفة العقيد عبدالله يوسف على، هذا مما يفسر ضمن عوامل أخرى، اسباب سحب الرئيس عبد القاسم صلاب حسن ترشحه في الانتخابات الرئاسية.

### 3 حكومة الرئيس عبد الله يوسف 2004 - 2008

منذ اداء العقيد عبد الله يوسف القسم الرئاسي في 14 أكتوبر 2004 ولغاية 24 ابريل 2005 ، رابطت الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية في كينيا ، ولكن، وفي خاتمة المطاف، وتحديدا في 25 ابريل 2005، طلبت الحكومة الكينية من حكومة الرئيس عبد الله يوسف مبارحة الأراضي الكينية والاستقرار في أي بقعة من التراب الصومالي. وإذا ذلك لم يكن امام حكومة الكولونيل عبد الله يوسف أي خيار آخر سوى العودة الى الصومال، واستقر في مدينة بيدوا حيث عقد البرلمان الصومالي أولى جلساته في فبراير 2006 برئاسة شريف حسن شيخ ادم. ولم يتفاهل الصوماليون خيرا من تركيبة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وذلك لكون رئيس الدولة، العقيد عبد الله يوسف، معروفا بولائه لأثيوبيا قبل وبعد إقامته لإقليم ارض البونت في عام 1998. ولم يفاجأ الصوماليون بتعيين رئيس الدولة علي محمد جيدي رئيسا للحكومة، بحكم انه رجل أثيوبيا في تقديرهم. وإذا عرفنا حساسية الشارع الصومالي إزاء الدور الأثيوبي تاريخيا حيال بلدهم، لا يصعب تصور رد فعلهم السلبي نحو الحكومة الوليدة في منتجع دوريت. وعلاوة على الخلافات العديدة التي برزت بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان في كيفية معالجة أزمات الصومال

المزمنة على الأرض، كانت معارك حامية تدور بين "المحاكم الإسلامية" و أمراء الحرب المنضوين تحت مظلة " تحالف إرساء السلام ومحاربة الإرهاب " المدعوم من الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية، و توجت تلك المعارك في 6 يونيو 2006 بسيطرة "المحاكم الإسلامية" على مقديشو، فارضة نفسها كقوى سياسية وعسكرية في الساحة الصومالية.

### 3 . المحاكم الإسلامية يونيو- ديسمبر 2006

يذكر أن بعد سقوط نظام الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري في 26 يناير عام 1991، لم يذق الصومال طعم السلام، والأمن، والاستقرار، بقدر ما بات ضحية صراعات جهوية وفئوية غرست طعنة ناحرة في روح وقلب وكيان الوطن الصومالي الواحد والموحد، هذا مما فتح الطريق على مصراعيه في وجه تقارخ وتوالد حركات طفيلية عسكرية غدت معروفة بـ " أمراء الحرب " لا تمثل إلا نفسها ومدفوعة بدوافع شهوة السلطة المطلقة والمنفلتة من أي ضابط وطني، وقيد سياسي، وواعز أدبي أو أخلاقي، ومحكومة بسطوة التسلط على المواطن العادي.

وفي ظل هذه المعطيات لا غرابة إذا أضحى الصومال عامة ومقديشو خاصة مسرحا لعريضة ميليشيات "أمراء الحرب" الذين ومنذ عقد ونصف عقد التي أغرقت البلاد في مستنقع الفوضى الشاملة على جميع الأصعدة، مطلقة لنفسها عنان ممارسة القتل من اجل القتل، والاغتصاب، والخطف، والسلب والنهب لممتلكات المواطنين، وتدمير مؤسسات ومقومات اقتصاد الصومال، علاوة على تناوبها في بسط سيطرتها على ما تبقى من مطار مقديشو الدولي وموانئ البلاد مثل مقديشو، وميركا، وكيسمايو... الخ.

## دعم واشنطن لأمرء الحرب

قد يبدو للوهلة الأولى عجباً وغريباً للغاية تقديم إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على دعم "أمرء الحرب" وتأييدهم في 18 فبراير 2006 تحت مظلة ما بات يعرف لحيان من الوقت بـ "تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب" والذي شمل عدد من الوزراء في الحكومة الفيدرالية الانتقالية برئاسة العقيد عبد الله يوسف والذين كانت واشنطن تعتبرهم في وقت من الأوقات أمرء الحرب في الصومال، وذلك قبل ان تنعكس الحسابات وتتغير المعادلات في كبد الرمال الصومالية السرمدية التحرك والتقلب. ونذكر من بين الوزراء السابقين في حكومة عبد الله يوسف من أمرء الحرب الذين انزلقوا في المخطط الأمريكي - الأثيوبي ثم راجعوا حساباتهم وعادوا الى صوابهم، قبل ان يغيروا مواقفهم السياسية، كل من محمد قينار أفرح، وزير الأمن الوطني، وموسى سودي يلحو، وزير التجارة، وعمر محمود محمد، وزير الشؤون الدينية، عيسى علي بوتان، وزير تأهيل وتدريب المليشيات، وباري أدن شير، وزير التعمير وإعادة البناء.

ولكن المذهل حقا في الأمر ان الإدارة الأمريكية كشفت ليس مداورة فقط وانما بصورة مباشرة وقوفها ودعمها لـ "أمرء الحرب" المنضوين تحت مظلة "تحالف إرساء السلام ومحاربة الإرهاب" من دون تردد وبلا حرج، زاعمة بان إستراتيجيتها في منطقة القرن الأفريقي عامة وفي الصومال خاصة تهدف الى "محاربة الإرهاب"، وعليه فلا غضاضة من توظيف "أمرء الحرب" في الحرب ضد "العناصر الإرهابية" التي تدعي واشنطن إنها وجدت الملاذ الآمن في الصومال. ولقد كشفت "

الواشنطن بوست " عن علاقة الإدارة الأمريكية بأمرء الحرب في الصومال. [7]

## الفصل الثاني

### انتصار تحالف " المحاكم " على تحالف " أمراء الحرب "

وبحكم ان سيكولوجية " أمراء الحرب " محكومة بمنطق الانفراد بإدارة مقديشو بصورة فوضوية بما يخدم مصالحهم الآنية والأناية، وبدعم السماح لأي قوى سياسة أو اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية أو حتى دينية أن تزاحمهم أو تشاركهم أو تنافسهم في إدارة شؤون العاصمة، فكان من الطبيعي أن تنشب مواجهة عسكرية مفتوحة وشاملة بين ميليشيات " أمراء الحرب " ووحدات " تحالف المحاكم الإسلامية ". وكانت مليشيات " أمراء الحرب " وواشنطن وأديس أبابا والسواد الأعظم من المتابعين عن كثب هموم وشؤون الصومال تتوقع إحراز انتصار سهل وساحق على قوات " تحالف المحاكم الإسلامية "، ولكن رياح موازين القوى هبت بما لا تتحمله سفينة " أمراء الحرب " المتهالكة والمتداعية، ولم تتقدم المساعدات الأمريكية والأثيوبية من الغرق في يم مقديشو، فهربوا بأرواحهم الى كل الاتجاهات برا وبحرا الى أديس أبابا أو واشنطن، بعدما استسلم البعض وقتل البعض الآخر.

ولا يكمن السبب وراء الانتصارات العسكرية المتلاحقة التي سجلتها قوات "المحاكم الإسلامية" على مليشيات "أمراء الحرب" في تدفق المساعدات الخارجية عليها كما تصور البعض هنا أو كما أوحى البعض الآخر هناك. في حقيقة الأمر، هناك ثمة عوامل ذاتية موضوعية حسمت معارك مقديشو الدموية والمدمرة لصالح وحدات " تحالف المحاكم الإسلامية " وهذه العوامل وهي:

1 . وقوف سكان مقديشو ضد " أمراء الحرب الذين عاثوا في العاصمة الخراب والفساد، ونشروا الفوضى والرعب، ومارسوا السلب والنهب، ولم يكفوا عن الخطف والقتل والاعتقال.

2 . دعم أعيان المدينة لـ " المحاكم الإسلامية" لكونهم أرادوا التخلص من القبضة الحديدية التي احكمها عليهم " أمراء الحرب " منذ عقد ونصف عقد، زاجين بوطنهم في أتون أزمة بنيوية أدت الى تعميق وتعقيد الأزمة الصومالية.

3. تضامن وتعاضد رجال الأعمال في العاصمة الصومالية مع "المحاكم الإسلامية". وبرروا ذلك قائلين بأنهم تنفسوا الصعداء بعد ما زاح كابوس " أمراء الحرب والرعب" عن صدر مقديشو. ويردفون على ذلك قولهم منذ عام 1991 ولغاية خروج وهروب "أمراء الحرب" من مقديشو في يونيو 2006 لم يكن بمقدورهم ممارسة ما تيسر من النشاطات التجارية في مقديشو، التي تحولت الى أطلال، من دون خوف على حياتهم، وعدم الاطمئنان على ممتلكاتهم، هذا من دون الحديث عن الابتزاز اليومي الذي كان يمارسه بحقهم "أمراء الحرب" من دون هدنة أو هوادة. هذا علاوة على إثقال كاهلهم بالضرائب والإتاوات التي لا بداية لها ولا نهاية.

4 . بعض " أمراء الحرب " لم يكونوا مقتنعين لا بجدول و لا بجدوى الحرب ضد "تحالف المحاكم الإسلامية"، فيما انصرف البعض منهم الى شؤونهم الخاصة بعد حصولهم على الأموال التي صرفتها عليهم الإدارة الأمريكية بواسطة مكتب جهاز وكالة استخباراتها "السي. أي إي" في نيروبي بكينيا، حسبما أفادت التقارير الأمريكية ذاتها.

5. الدعم الأمريكي المباشر وغير المباشر لـ " أمراء الحرب " أثار مشاعر المواطن الصومالي وسخطه وأيقظ ذكريات مريرة قديمة، وشكل أحد العوامل التي دفعت سكان مقديشو على التضامن مع قوات " تحالف المحاكم الإسلامية " .

6 . فشل أو عجز "الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية" برئاسة العقيد عبد الله يوسف منذ عودتها من نيروبي الى بيدوا في معالجة أزمت الصومال المزمنة ووضع

اللبنات الأولى على اقل تقدير للدولة الصومالية الموحدة التي يحلم بها ويتطلع اليها المواطن الصومالي.

- 7 . الانطباع الجيد الذي تولد لدى سكان مقديشو فيما يخص سبل إدارة " المحاكم الإسلامية" للشؤون الحياتية اليومية بمسؤولية وقدرة واقتدار، وفي مناخ مفعم بالأمن والاستقرار النسبيين مقارنة مع الوضع العام الذي كان سائدا حينذاك في مقديشو.
- 8 . الروح الانضباطية والتنظيمية التي تحلت بها قوات " المحاكم الإسلامية " في المناطق التي تولت إدارتها بصورة بعيدة كل البعد عن الفوضى والانفلات اللذين عما البلاد منذ عدة سنوات حرب " أمراء الحرب " العبثية التي تمرق الصومال في وحلها.
- 9 . الإستراتيجية العسكرية المحكمة والناجعة التي تم تطبيقها في محاصرة ومحاربة مليشيات "أمراء الحرب" التي أربكت كل خططهم ومخططات الإدارة الأمريكية والسلطة الأثيوبية.

### أجندة " المحاكم الإسلامية "

يمكن استنباط أجندة " المحاكم الإسلامية" من التصريحات والمقابلات الصحفية والتلفزيونية التي أجرتها وسائل الإعلام العربية والغربية آنذاك مع قياداتها البارزة التي قالت:

- 1 . لا ننوي إطلاقا فرض نظام حكم إسلامي في الصومال يكون طبق الأصل لنظام طالبان في أفغانستان.
- 2 . لا نسعى لفرض دولة إسلامية، فشكل النظام أمر متروك للشعب الصومالي لكي يختار نظاما فيدراليا أو مركزيا.

- 3 . لا نريد ان يتحول الصومال الى ملاذ امن للإرهابيين، ولا نشاطر أهداف ووسائل المجموعات التي ترعى الإرهاب وتدعمه.
- 4 . الانتفاضة الشعبية التي فجرها الشعب الصومالي هي صومالية قلبا وقالبا، ولا علاقة له سواء بـ "القاعدة" أو بأسامة بن لادن
- 5 . نكافح في سبيل إعادة السلام، والوئام، والأمن، والاستقرار في الصومال.
- 6 . نسعى لتأسيس دولة موحدة تكفل التعايش السلمي بين كل الصوماليين، ويسودها العدل والمساواة وحرية التعبير.
- 7 . بعد حل مشاكل الجنوب سنصل الى صيغة سياسية ما مع البونت لاند والصومال - لاند، بحكم ان وحدة الصومال حقيقة تاريخية معترف بها إقليميا ودوليا.
- 8 . نؤمن بالتكامل الاقتصادي لمنطقة القرن الأفريقي.

### خصائص " المحاكم الإسلامية " و " الحكومة الفيدرالية الانتقالية "

- 1 . تشكلت " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " بعد مداوات ماراثونية في نيروبي قبل زهاء عامين، بينما تأسس " تحالف المحاكم الانتقالية " في داخل الصومال. وهذه المسألة وان لم تكن حاسمة في حد ذاتها، فإنها وبالضرورة تنطوي على قدر كبير من الأهمية والدلالة.
- 2 . تركيبة " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " ارتكزت على التركيبة الاثنية الصومالية، فعلى سبيل المثال ان رئيس الحكومة الكولونيل عبد الله يوسف ينتمي الى عشيرة الماجرتين الدارودية، في حين رئيس الوزراء، علي محمد جيدي ينحدر من عشيرة الهوية وقس على ذلك فيما يخص سائر الحقائق الوزارية الأخرى. وإذا علمنا بان



التحالفات الاثنية والعشائرية في المسرح السياسي الصومالي تتلاشى بنفس السرعة القياسية التي تجلت فيها، وهذا لا يعني التشكيك فيها، ولكن وفي كل الأحوال لا يمكن الركون إليها. وبالمقابل فإن " المحاكم الإسلامية " وكما يدل اسمها فإنها كانت عبارة عن تحالف بين عدة " محاكم " نشأت في وسط معمعة الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلقها " أمراء الحرب " على مدار عقد ونصف عقد، أي منذ سقوط نظام الجنرال سياد بري و انهيار الدولة الصومالية في 26 يناير 1991. ولا يفهم مما تقدم بان "المحاكم الإسلامية" هي كانت نسخة طبق الأصل، وان قادتها سواء كان الشيخ حسن طاهر عويس ، رئيس مجلس شورى " المحاكم الإسلامية " وقتذاك أو رئيس مجلسها، الشيخ شريف شيخ احمد آنذاك، كانوا يؤكدون بوجود ثمة تباين في معالجة بعض القضايا الفرعية اليومية، وإنهم يعملون بجهد حثيث لخلق تناغم وتجانس بين مختلف " المحاكم الإسلامية " في الصومال. وإذا كانت عملية البت يسيرة في المسائل الفرعية والاجتهادية. لأنها شديدة التعقيد في حالة استنادها الى مرجعية صوفية أو سلفية أو وهابية أو جهادية أو وسطية، هذا إذا ما استبعدنا " القاعدة او البن لادنية " .

3. في الوقت الذي كانت تتمتع فيه " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " باعتراف دولي واسع النطاق من ناحية وبدعم شعبي صومالي محدود للغاية من جهة أخرى، يلاحظ بالمقابل بان العكس هو الصحيح بالنسبة لـ " المحاكم الإسلامية " التي نالت شعبية كبيرة للغاية وحصلت على اعتراف دولي محدود للغاية أيضا.

4 . الجناح العسكري الفسيفسائي لـ " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " كان هشاً ويفتقد التنظيم والانضباط مقارنة مع قوات " المحاكم الإسلامية " القوية والمنظمة والمنضبطة.

5. تواجد " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " لم يتجاوز حدود مدينة بيداوة عاصمة إقليم باي الذي تقطنه وحدتين أثنيتين هما الدجل والمرفليي، في حين ان " المحاكم الإسلامية " كان لها حضور مشهود ليس في مقديشو فقط، بقدر ما امتد نفوذها الى كل من جوهر 90 كيلومترا شمال العاصمة الوطنية، وبيدوا الواقعة 250 كيلومترا شمال غرب مقديشو ومدينة بيدوين عاصمة إقليم حرين المتاخم للحدود الأثيوبية، وتقع تلك المدينة على مسافة 340 كيلومترا من مقديشو. واستطاعت "المحاكم الإسلامية" ان تكون أنصارا لها في جميع الأقاليم الصومالية بما فيها الشمالية، هذا مما ولد الخوف والذعر لدى الإدارة الأمريكية والحكومة الإثيوبية.

### غزو أثيوبيا للصومال

إزاء انتشار شرارة " المحاكم الإسلامية " في هشيم المجتمع الصومالي برمته، غدت ترتعد فرائص النظام الأثيوبي الذي كان حتى الأمس القريب يتحدث على لسان رئيس وزرائه ملس زيناوي عن " حق أثيوبيا في الدفاع عن الذات "، ولكن الآية تغيرت جذريا بعدما سقطت مقديشو في يد " المحاكم الإسلامية "، فلم تعد السلطة في أديس أبابا تتحدث عن " الدفاع عن النفس " بقدر ما شرعت في بادئ الأمر بالتلويح والتهديد بالتدخل العسكري المباشر في الصومال ليس للذود عن الذات وإنما لحماية " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " من السقوط في حالة تعرضها لهجوم عسكري مباغت من قبل قوات " تحالف المحاكم الإسلامية ". فصرح وزير الإعلام الأثيوبي، برهان هيلو، " لدينا مسؤولية الدفاع عن الحدود وعن الحكومة الصومالية. وسوف نسحقهم " [8] ويفهم من ذلك وفق ما أفادت وكالة الأنباء الكندية في 19 يوليو 2006 " بان

أثيوبيا أعربت عن استعدادها لغزو الصومال " وسحق قوات " تحالف المحاكم الإسلامية " .

وانتهزت الحكومة الأثيوبية تطورات الأوضاع في الساحة الصومالية التي غدت تهدد ما تعتبره مصالحها الأمنية القومية والاستراتيجية، واستغلت الأخطاء القتالة التي ارتكبتها " المحاكم الإسلامية " بإطلاق تهديدات ضد أثيوبيا، ورفع شعارات سياسية - دينية غير واقعية، وعجزها في ترتيب شؤونها الداخلية، وفتح جبهة مع الشعب الصومالي باتخاذ إجراءات غير مدروسة منها مسألة منع القات والتدخين والسينما. فبعد مبادرتها بإرسال تعزيزات عسكرية لحماية الحكومة الاتحادية الانتقالية في بيدوا، دخلت في مواجهة عسكرية مباشرة مع قوات " المحاكم الإسلامية " واستولت في 28 ديسمبر 2006 على العاصمة الصومالية مقديشو، قبل ان تحكم احتلالها للصومال بسيطرتها على مدينة - ميناء كيسمايو بجنوب البلاد. وهكذا انتقلت الحكومة الفيدرالية الانتقالية من بيدوا الى مقديشو على ظهر الدبابات الأثيوبية هذا مما جردها مما تبقى لديها من مصداقية لدى المواطن الصومالي الذي ذاق الأمرين على يد القوات الأثيوبية التي ارتكبت جرائم بشعة بحق الصومال والصوماليين. وقال نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق في الحكومة الفيدرالية الصومالية، حسين عيديد ، "ان القوات الأثيوبية ارتكبت إبادة جماعية في مقديشو" وقدم استقالته وتوجه الى اريتريا، في حين ان رئيس البرلمان شريف حسن شيخ احمد لم يستطع تحمل ما حدث ، فغادر البلاد برفقة زهاء أربعين برلمانيا والتحق بصفوف القوى المطالبة بإعادة تحرير الصومال التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في عام 2007 في العاصمة الارترية .

## مؤتمر اسمرأ 2007

عقدت القوى السياسية الصومالية الرافضة والمقاومة للغزو الأثيوبي ممثلة في مؤتمر اسمرأ " المحاكم الإسلامية " ووزراء سابقين في " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " ورئيس البرلمان بصحبة أربعين برلمانيين، وممثلين عن المجتمع المدني... الخ مؤتمراً في 6 سبتمبر 2007 بالعاصمة الأرتيرية اسمرأ. وتمخض عن المؤتمر تشكيل " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " برئاسة شيخ شريف أحمد وأسندت رئاسة المجلس التنفيذي إلى شيخ حسن شيخ آدم.

وخرج المؤتمر بعدة قرارات وردت في بيانهم الختامي الصادر في 14 سبتمبر 2007 في اسمرأ. وفيما يلي أبرز تلك القرارات أكدت على:

1. ان الصومال ضحية غزو إثيوبي مدعوم من الإدارة الأمريكية.
2. ارتكاب القوات الأثيوبية في الصومال جرائم لا نظير لها ضد الشعب الصومالي، ودمرت مقديشو العاصمة بصورة متعمدة، وشردت مئات الآلاف من الأبرياء.
3. تحرير الصومال واجب كل صومالي.
4. لا مفاوضات مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية قبل خروج القوات الأثيوبية الغازية من الصومال.
5. ضرورة خروج القوات الأوغندية من الصومال.
6. على الحكومة الكينية الكف عن التعاون مع المحتل الأثيوبي، ووضع حد لاعتقال الصوماليين من دون ذنب أو مبرر.
7. مطالبة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي بإدانة الغزو الأثيوبي للصومال.

8 . مناقشة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أثيوبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

9 . حث الإدارة الأمريكية على تغيير سياستها المناهضة للصومال.

10 . " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " ليس تنظيماً إرهابياً، وان ذريعة محاربة الإرهاب غدت غطاء للغزو غير القانوني للصومال وللحيلولة دون قيام دولة صومالية حرة وموحدة ومزدهرة تعيش في سلام مع جيرانها.[9]

وهكذا أعادت القوى السياسية الصومالية المعارضة لـ "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" المتواطئة مع الغازي الأثيوبي، ترتيب وتنظيم صفوفها، واستطاعت في تأليب الرأي العام الصومالي ضدهما، وتوجيه ضربات سياسية ومعنوية وعسكرية الى قوات حكومة الرئيس عبد الله يوسف والى الوحدات الإثيوبية على حد سواء. ولكنها فشلت في تحقيق اهدافها، ويعزى ذلك الى انها اخترقت من القوى الاقليمية والدولية، ولا سيما من قبل الادارة الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن وحكومة رئيس وزراء اثيوبيا السابق ملس زيناوي، وتم اجهاضها في مهدها.

### **انهيار حكومة الرئيس عبد الله يوسف**

الحكومة الأثيوبية التي كانت تعتقد بان غزو الصومال لا يعدو ان يكون نزهة ، وجدت نفسها تغرق تدريجيا في مستنقع بلا مخرج، ولم تعد قواتها تتحمل الضربات المؤلمة التي تتعرض لها من دون توقف او هواده من قبل فصائل المقاومة الصومالية في مقديشو وفي جميع مدن وقرى الصومال التي رابطت فيها. ومع مرور الأيام لم تستطع أثيوبيا تحمل عبء "الحكومة الفيدرالية الصومالية". وتصاعدت

وبصورة متزامنة مع ارتفاع حدة المقاومة المسلحة، موجة غضب واشمئزاز الشارع الصومالي من حكومة الرئيس عبد الله يوسف التي كانت تحتمي وتستقوي بالجيش الأثيوبي وتضاعفت وتيرة الكراهية والعداء للإدارة الأمريكية الداعمة للغزو الأثيوبي، الذي عبد طريق انتقال حكومة عبد الله يوسف من مدينة بيدوا الى مقديشو. وتأسيسا على هذه المعطيات وهذه التطورات على الساحة السياسية والعسكرية الصومالية، سعت الإدارة الأمريكية للعثور على مخرج يحفظ لها ما يمكن الحفاظ عليه مما تعتبره مصالحها الجيو. إستراتيجية في الصومال، وللحفاظ أيضا على ما تبقى من ماء وجه اللاعب الأثيوبي الذي أدى دوره كاملا ووفق ما تم تفصيله له، غير عابئ بالعواقب الكارثية التي ستترتب على غزو دولة مجاورة تاريخها المشترك معها حافل بمخزون من العداء والكراهية والمرارات والجروح التي لم ولن تندمل على الأقل في المستقبل المنظور.

### حكومة شريف شيخ احمد 2009 . 2012

قبل سقوط حكومة عبد الله يوسف، وبغية إنقاذ القوات الأثيوبية المحاصرة في مقديشو، ولقطع الطريق على وقوع الصومال تحت سلطة إسلامية أو اسلاموية تكون خارج سيطرة كل من واشنطن وأديس أبابا، عملت عدة جهات صومالية وإقليمية عربية وغربية بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية على اختراق " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " الذي تأسس عام 2007 في ارتريا، وتم احتواء رئيس "التحالف" ، شيخ شريف شيخ أحمد، ورئيس مجلسه التنفيذي، شريف حسن شيخ آدم، وعدد من أعضائه، ثم تم ترتيب مؤتمر جيبوتي في عام 2008 تحت شعار فضفاض ومموه ألا وهو " المصالحة " بين " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " والجناح المنسلخ من "

تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال ". ولا غرابة اذا ما حرص الطرف الأمريكي على تولي شريف شيخ احمد رئاسة الصومال ضد رغبة العقيد عبد الله يوسف، وذلك بهدف تفجير الصراعات والتناقضات في الحركة المقاومة الصومالية بتياراتها الإسلامية والاسلاموية، ولاستغلال رصيد شريف شيخ احمد لدى الشارع الصومالي، والذي اكتسبه حينما كان زعيما لـ " المحاكم الإسلامية " التي كانت واشنطن تتهمها بوجود علاقة بينها وبين بعض العناصر الإرهابية وتنظيم " القاعدة ". ولكن اليوم تغيرت الآلية، فبات شيخ شريف يعتبر في نظر واشنطن زعيما إسلاميا معتدلا. وهذا لدليل ناطق، على مفهوم الإرهاب لدى الإدارة الأمريكية لا يخضع لمعايير علمية دقيقة، بقدر ما تحدده وبما يخدم مصالحها الأمنية القومية بأبعادها الجيو - إستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وذلك بإسقاطه على من تريد ورفعه عن من تريد من دون حرج وبلا مبرر . ولذا فلا دهشة أو اندهاش اذا ما تعاملت مع ذلك المفهوم المعقد على مزاجها وكيفما يحلو لها، فما كانت بالأمس تعتبره إرهابيا يتحول وبسرعة البرق الى زعيم وطني والعكس بالعكس أيضا. وهذا تحصيل حاصل لدى عقلية تقوم على منطق لا تحكمها الحكمة السياسية، ولا الشروط المنطقية، ولا المعايير الأخلاقية، بقدر ما تتقاذفها الحسابات الماكيافيلية.

وتأسيسا على ذلك، عقد في جيبوتي من 31 مايو الى 9 يونيو 2008 مؤتمر "مصالحة" بين "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" وبين جناح شريف شيخ احمد المنشق عن " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " بإشراف الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وحضور ومشاركة مراقبين من فرنسا وبريطانيا والسعودية وجيبوتي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي. وخرج المؤتمر باتفاق نص على:

- 1 . إيجاد حل سياسي يكفل سلاما دائما.
- 2 . تفادي الفراغ الأمني.
- 3 . تسهيل حماية السكان.
- 4 . تقديم المساعدات الإنسانية.
- 5 . التأكيد على كرامة وسيادة ووحدة أراضي الصومال.
- 6 . وقف إطلاق النار في غضون شهر. [10]

ولكن إعداد سيناريو جديد لفيلم قديم في خشبة هوليود شيء، والتعامل مع معطيات وتحولات أحداث الصومال على أرض الواقع شيء آخر، بدليل ان اتفاق جيبوتي وان توج بانتخاب شريف شيخ احمد رئيسا لـ "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" في 31 يناير 2009، الى انه اخفق في إحلال السلام في الصومال، وكيف يمكن ان يتأتى ذلك والحكومة نفسها غير قادرة على حماية ذاتها في القصر الرئاسي وفي بعض شوارع مقديشو التي تسيطر عليها بصورة متقطعة عبر القوات الأوغندية والبوروندية التي ترتكب جرائم بشعة ضد الصوماليين لمجرد تعرضها لضربات موجعة من المقاومة الصومالية أو لدى وقوع بعض وحداتها في كمين عندما تخاطر بالحركة خارج معسكراتها الحصينة. وبعد هذا وذاك، لا عجب إذا ما فقدت حكومة شيخ شريف بصيص الأمل الذي بعثته لدى القلة القليلة من الصوماليين الذين تفاءلوا خيرا ساعة قيامها لإخراجهم وبلدهم من جحيم الأزمة الطاحنة التي يتخبطون في أحشائها منذ حوالي عقدين كاملين. وان الدول المانحة والأمم المتحدة لم تعد تثق فيها بدليل تقرير " لجنة المراقبة " الصومالية الأخير .



## تقرير " لجنة المراقبة "

ففي تقرير مفصل رفعته " مجموعة المراقبة الصومالية " الى مجلس الامن في 10 مارس 2010 جاء فيه:

- 1 . الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية ضعيفة مقارنة بحركة " الشباب "
- 2 . لا توجد بنية أساسية للجهاز الأمني لعدم وجود التزام سياسي من قبل القيادة,
- 3 . رغم الدعم والتدريب والأجنبي لقوات الأمن الحكومية الصومالية فإنها لا زالت غير فعالة وغير منظمة وفسادة وعلى كل المستويات القيادية والوحدات لدرجة إنها تتبع الأسلحة الى أعدائها.
- 4 . الدعم الخارجي للحكومة الفيدرالية الانتقالية الذي يتدفق على الحكومة الفيدرالية الانتقالية من أسلحة وذخائر ومعدات ومهارات غدت تذهب الى مجموعات المعارضة المسلحة.
- 5 . إن 80 في المائة من الصوماليين الذين نالوا التدريب هربوا بأسلحتهم وذخائرهم وزعيمهم. [11]

وفي محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وبتدخل أثيوبي مباشر مدعوم من الإدارة الأمريكية تم إبرام اتفاق بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية والفصيل "الصوفي" "أهل السنة والجماعة" المحسوب على أثيوبيا، في أديس أبابا في 13 مارس 2010، والذي ينص على حصول " أهل السنة والجماعة " على خمسة حقائب وزارية مهمة نذكر منها الخارجية والداخلية والدفاع والمالية،[12] هذا بجانب تواجد عناصره في الجهاز الأمني وإحكام سيطرته على الجيش بحكم تفوقه العسكري على القوات الحكومية التي قالت عنها " لجنة المراقبة " " غير فعالة وغير منظمة وفسادة". [13] وان فصيل " أهل السنة والجماعة الذي تأسس في عام 1991 لم يظهر كقوى حقيقية في الساحة

الصومالية إلا في عام 2009 وذلك على اثر حصوله على مساعدات عسكرية ومالية وفنية مباشرة من الحكومة الأثيوبية التي لا تثق في حكومة شيخ شريف شيخ احمد بما فيه الكفاية. وذكرت "لجنة المراقبة" في نفس تقريرها عن الصومال "بان في أغسطس 2009، قامت القوات الأثيوبية بعمليات مشتركة مع " أهل السنة والجماعة " ضد " الشباب " لترجيح كفته.

### استفحال أزمة حكومة شيخ شريف

زخرت حكومة شيخ شريف شيخ احمد التي ولدت ولادة قيصرية في جيبوتي في عام 2008 برعاية بعض الدول الإقليمية والغربية والمنظمات القارية والإقليمية والدولية، بجملة تناقضات بنيوية تحول دون نهوضها بدور فعال في معالجة أسباب وتداعيات الأزمة الصومالية أهمها:

- 1 . عملت الحكومة وفق أجندة سياسية مفروضة عليها من الخارج، ولا سيما من الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وقوى أخرى إقليمية وغير إقليمية.
- 2 . تركيبة الحكومة من قوى موالية للرئيس السابق عبد الله يوسف وأخرى داعمة لشيخ شريف شيخ احمد وأجندتهما السياسية المختلفة من ناحية، وتناقضات المجموعتين الداخلية، شلا دور الحكومة منذ ولادتها غير الطبيعية.
- 3 . لم تنل حكومة شيخ شريف الدعم الشعبي الصومالي المنشود لكونها فرضت على الصومال من الخارج، ومستمرة بطريقة أو أخرى بحماية خارجية، أي بقوات أوغندية وبوروندية.
- 4 . الحكومة الأثيوبية التي لا تثق في جناح شيخ شريف ولها بعض الشكوك في جناح العقيد عبد الله يوسف، تبنت " أهل السنة والجماعة " التي غدت تستحوذ على

مواقع محورية في السلطة، هذا مما بدأ يثير غضب وحفيظة عناصر شيخ شريف والعقيد يوسف على حد سواء.

5 . استثناء الفساد السياسي والإداري والاقتصادي في كل مرافق الحكومة بدأ يقوض أعمدها من الداخل ويؤلب عليها الرأي العام في مقديشو وغيرها من المدن الصومالية.

6 . في شهر مايو 2010 اشتعلت أزمة حادة بين ترويك السلطة السياسية ممثلة في رئيس الدولة شيخ شريف شيخ احمد ورئيس الوزراء عبد الرشيد علي شرماركي ورئيس البرلمان السابق ادم مادوبي، وذلك عندما سحب البرلمان الثقة عن رئيسه في مايو 2010 لانتهاء ولايته منذ سبعة أشهر قرر ادم مادوبي تفجير أزمة باتخاذ قرار إقالة رئيس الوزراء ، ووجد دعماً من رئيس الدولة، ولكن رئيس الوزراء شرماركي رفض قرار إقالته سواء من قبل رئيس البرلمان أو من طرف رئيس الدولة بحجة ان تصرفهما يعتبر مخالفا للدستور الصومالي الذي ينص على ان البرلمان وحده هو المخول على حجب الثقة عنه وإقالته [14]. وتراجع رئيس الدولة عن قراره، وبقي رئيس الوزراء في موقعه، واجبر رئيس البرلمان لترك موقعه لخصمه اللود شريف حسن شيخ احمد الذي استقال عن رئاسة البرلمان على اثر الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر 2006.

7 . لم يعد أعضاء البرلمان يثقون في الحكومة ولا في مستقبلها بل إنهم باتوا يخشون على حياتهم في مقديشو، لدرجة ان نصف أعضاء البرلمان غادروا في مطلع عام 2010 العاصمة الصومالية، هذا مما دفع نائب رئيس البرلمان محمد عمر طلحة بتهديد أعضاء البرلمان بـ " اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم ما لم يعودوا خلال

أسبوعين" [15] الى مقديشو وفقا لما ورد في موقع "المختصر" اليكتروني في 26 يناير 2010.

8 . بدأت عملية الاستقالة الجماعية للوزراء تكشف وبجلاء استفحال الأزمة الحكومية الصومالية، ففي 10 يونيو 2010 استقال أربعة وزراء صوماليين من الحكومة وهم وزير الدولة لشؤون الدفاع، يوسف محمد سياد اندعادي، ووزير العلاقات الخارجية، عبد الرحمن عبد الشكور، ووزير الدولة في قصر الرئاسة، حسن معلم محمود، ووزير الثقافة والتعليم العالي، محمد عبد الله اومار[16]. وصرح وزير العلاقات الدولية عقب استقالته من منصبه " فشل الرئيس - شيخ شريف شيخ احمد - في احتواء الخلافات داخل البرلمان حتى وقعت رئاسته بيد أشخاص فاسدين. ان الحكومة الصومالية تفتقر الى إدارة فاعلة. و لا اعتقد ان في إمكان المجتمع الدولي إصلاح هذا النظام الحالي. انه فشل في كل شيء" [17].

9 . قدم رئيس الوزراء الصومالي عمر شارماركي في 21 سبتمبر 2010 اسقالته قائلا " لقد اتخذت هذا القرار بعد إجراء مشاورات عميقة لإفساح المجال لغيري ، واتمنى لمن يأتي بعدي المهمة التي بدأتها ولم أكملها ... وإن المرحلة الراهنة في البلاد لا تتحمل خلافا سياسيا بين قادة الحكومة الانتقالية. " ووصف الرئيس شيخ شريف شيخ احمد القرار بانه "بالشجاع واثنى على دور رئيس الوزراء المستقيل" وقال مساعد شارماركي "حدث الأمر بسرعة لم نكن نتوقعها، شارماركي التقى مسئولا من السفارة الأمريكية في نيروبي، يبدو انه تعرض لضغوط لم يجد معها حلا سوى الاستقالة." [18].

10 . ألقى رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية شيخ شريف شيخ احمد كلمة في الدورة 65 للجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2010، قال فيها

"يعتبر الصومال الحلقة الضعيفة في محاربة الإرهاب وان حركة الشباب تريد الصومال كدولة و إقامة حكومة فيها، ولكنها تريد تحويل القرن الأفريقي الى مسرح إرهابي لقادة تنظيم القاعدة في المنطقة وغيرها." [19].

11 . صادق البرلمان الصومالي في 31 اكتوبر 2010 على تعيين محمد عبد الله محمد رئيسا للوزراء . ويقول الصوماليون انه سيواجه نفس التحديات التي صادفها رئيس الوزراء السابق، لكونه يجهل واقع الصومال الراهن الذي يختلف جذريا عن حال الصومال الذي يعرفه قبل عقود.

12. قوات "حركة الشباب المجاهدين ووحدات الحزب الإسلامي" تضيقان الحبال حول عنق حكومة شيخ شريف في مقديشو في الوقت الذي بدأت التناقضات تتدلع أكثر فأكثر بين صفوف قواتها وتأخذ شكل المجابهة المسلحة كما حصل في 12 يونيو 2010 في مقديشو.

13. اعد رئيس الحكومة الانتقالية الصومالية وثيقة سرية في محاولة للخروج من الأزمة التي تتخبط في أحشائها حكومته. ونستعرض فيما يلي أبرز ما جاء فيها:

13.1 . لا تستطيع الدول الغربية ان تنهض بدور الوسيط مع المعارضة.  
13.2 . يمكن للدول العربية مثل مصر والسعودية وقطر والسودان لعب دور الوساطة بين الحكومة والمعارضة.

12 . 3 . لا بد من الشروع في الدخول في مفاوضات مع المعارضة من دون علم الدول الغربية.

13.4 . لا يمكن للحكومة الصومالية ان تكون لها علاقات دبلوماسية مع الحكومات التي لديها علاقات سياسية وامنية مع السلطات الاقليمية الصومالية.

13.5 . لن يقبل " أهل السنة والجماعة " بأقل من السيطرة الكاملة على الصومال.

13. 6 . من الصعوبة بمكان التفاوض مع اهل السنة والجماعة حول برنامج سياسي مشترك. [20].

14 . ورد فعل حركة " أهل السنة والجماعة " على مجمل هذه التطورات في مواقف الحكومة الصومالية لم يتأخر، إذ أعلنت في 25 سبتمبر 2010 انسحابها من الحكومة الصومالية الانتقالية. ولقد برر الناطق باسمها، شيخ عبد الله شيخ ابو يوسف ذلك القرار قائلاً " إن الحركة انسحبت من الحكومة بعد تقاعسها عن الوفاء باتفاقيات معينة تم التوصل إليها عند الاتفاق على تقاسم السلطة. ومن الان فصاعدا تعلن جماعة " أهل السنة والجماعة " إن المعاهدة التي وقعتها مع الحكومة في أديس أبابا قد انتهت. " [21] وهذا القرار يشكل ضربة قوية وموجعة للحكومة الصومالية الانتقالية وفاقم من أزماتها الداخلية وأضعف موقفها أمام قوات حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي. ويبدو إن " أهل السنة والجماعة " كانوا يرغبون في الفوز بالحقائب الوزارية السيادية أي وزارة الداخلية والدفاع والخارجية علاوة على وزارة المالية بغية السيطرة على مقاليد الحكومة، وهذا ما لا يقبل به أو يريده الرئيس شيخ شريف شيخ احمد.

15. في مطلع أكتوبر 2010 زار الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد كل من أثيوبيا وجيبوتي وكينيا وأوغندا بغية التشاور مع رؤسائها حول تسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة بعد استقالة حكومة عمر شارماركي. والمعلوم إن تشكيل الحكومة في دولة في العالم مهما كانت تبعيتها ورضوخها للقوى الإقليمية والدولية يدخل في نطاق سيادتها حفاظا على ما تبقى من ماء وجهها من باب التمويه والتضليل، ولكن أمور الرئيس شيخ شريف وحاشيته بلغت درجة العجز والتبعية بحيث إنها غدت تتحرك وبالمكشوف في عواصم الدول المتآمرة على وحدة وسيادة الصومال للأخذ

برأيها في تشكيل الحكومة التي ترضى عنها وتحقق لها أجندتها السياسية في الصومال على أنقاض الصومال بلدا وكيانا وشعبا. [22]

وفي خاتمة المطاف عين شيخ شريف الدبلوماسي الصومالي السابق في الولايات المتحدة، محمد عبد الله رئيسا للوزراء، وهو ينتمي الى قبيلة المريحان بدلا من عمر شاروماكي الذي ينتمي الى قبيلة الماجرتين. صحيح ان المريحان والماجرتين ينحدران من الدارود، ولكن هناك صراع سلطة ونفوذ قبلي بلغ ذروته أبان السنوات الأخيرة من حكم الجنرال محمد سياد بري والمعارضة العسكرية التي قادها ضده العقيد عبد الله يوسف بدعم من حكومة الكولونيل منغستو هيلي ماريام.

وعليه فان تعيين رئيس وزراء مريحاني محل ماجرتيني له تداعياته في التركيبة القبلية الصومالية القائمة على التحالفات والتحالفات المضادة .

16. مقومات استمرارية الحكومة الصومالية الانتقالية لم يكن في داخلها بقدر ما كان يوجد في دعم القوات الأفريقية عسكريا والمساعدات الأثيوبية والأمريكية والعربية من جهة وفي ضعف المعارضة الصومالية من جهة أخرى

### الحركة الإسلامية والاسلاموية في الصومال

الحركة الإسلامية والاسلاموية في الصومال اعقد من ان تشخصن في بعض قادتها البارزين مثل حسن طاهر عويس و محمد عبدي غوداني أو ان تختزل في "حركة الشباب المجاهدين والحزب الاسلامي واهل السنة والجماعة " . من الخطأ الفادح أيضا اعتبار المعارضة الصومالية الإسلامية والاسلاموية المسلحة كتلة واحدة وموحدة تدور حول جاذبية او مدار تنظيم " القاعدة " الذي بات بدوره بمثابة قميص عثمان بغية تمرير سياسات رعناء وتبرير ما لا يبرر.

ففي الصومال يوجد ثلاثة عشر تيارا إسلاميا وإسلامويا وهى : " جماعة التجمع الإسلامي، وجماعة الشباب المجاهدين، والمحاكم الإسلامية في الصومال، والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة السلفية، وحركة الإصلاح في القرن الأفريقي، والجبهة الإسلامية الصومالية، والحزب الإسلامي، ورابطة العلماء الصوماليين، والتكفير والهجرة في الصومال، وجماعة التبليغ والدعوة، وتنظيم أهل السنة والجماعة، والطرق الصوفية في الصومال"[23]. وهذه التيارات الإسلامية الصومالية توجد بين شد وجذب ليس بين الاعتدال والوسطية والتطرف والتصوف وحسب، بل ان الحسابات الاثنية والجهوية والقبلية تلعب هي الأخرى لعبتها في الحسابات الصومالية الي غدت ومنذ زهاء عقدين محكومة والى حد بمنطق الاحتماء والإستقواء بالبطون والعشيرة والقبيلة والإقليم والوحدة الاثنية بصرف النظر عن تداخل أو تقاطع أو تناطح العقائد والأيديولوجيات الدينية و الدنيوية. ومع ذلك فالمشهد السياسي الصومالي ظل محكوما بأربعة أجنحة دنيوية وتدينيه وهي حكومة شيخ شريف شيخ أحمد، وحركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي واهل السنة والجماعة. وجميع هذه القوى السياسية والعسكرية والدينية والتدينية ، تزعم بانها تريد تطبيق الشرعية ولكنها مختلفة في فهمها ونهج تطبيقها على الواقع الصومالي الذي تختلط فيه الأوراق الدينية والتدينية والسياسية والإقليمية والقبلية والعشائرية. ولقد توقعنا سابقا على أجندة الحكومة الصومالية الانتقالية، سنتطرق الآن لأهم خصائص بقية الفصائل الصومالية الثلاثة الأخرى:

1. " حركة الشباب المجاهدين " التي تأسست في عام 2004 وكانت لغاية 2006 تعتبر الذراع العسكري لـ " المحاكم الإسلامية ". ولكن وبعد الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر 2006، وقيام " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " في سبتمبر



2007 في اسمرأ، انتقدت مؤتمر اسمرأ بحجة مشاركة أطراف علمانية فيه، وغدت مستقلة عنه سياسيا وعسكريا. وادرجت ارتريا في قائمة الدول التي تستهدفها. [24] ومن مفارقات الامور، ان الولايات المتحدة في عهد الرئيس باراك اوباما فبركت تهمة باطلة مفادها ان ارتريا تدعم " حركة الشباب المجاهدين " الصومالية، ورفعتها الى مجلس الامن عبر قناتي منظمة " الايغاد " و " الاتحاد الافريقي " واعتمدها مجلس الامن من دوني تحري، وفرض بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، القرار رقم 1907 الجائر الذي احتوى على حزمة عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية، ولم يرفعها الا في 14 نوفمبر 2018 بحجة بطلانها!

أولا: على الصعيد الداخلي

أ - تعتبر الصومال ساحة مواجهة للنفوذ الأثيوبي والأمريكي والقوى الأفريقية المرابطة فيه.

ب - وشنّت وما زالت تشن عمليات عسكرية ضد قوات الحكومة الصومالية الانتقالية والقوات الأفريقية ، اميصوم . .

ج - اعتمدت مواقف متطرفة على الصعيد الصومالي بمنع السينما والموسيقى والرقص والقات وكرة القدم ، وهدم أضرحة الصوفيين، والحكم بالرجم بالحجارة بتهم الزنا ، وقطع الأيدي والأرجل بتهمة السرقة...الخ.

ثانيا: على الصعيد الخارجي:

أ - أصدرت في أول يناير 2010 بيانا جاء فيه " قلنا لإخوتنا المسلمين في اليمن إننا سنعبّر البحر ونصل إليهم لمساعدتهم." [25].

ب - وفي الفاتح من فبراير 2010 أصدرت بيانا آخر ورد فيه " إن الجهاد في القرن الأفريقي يجب أن يكون جزءا من الجهاد الذي يخوضه تنظيم القاعدة على المستوى العالمي". [26].

ج - تبنت عملية أوغندا في يوليو 2010 والتي ذهب ضحيتها 74 من متفرجي كاس العالم ،هذا مما أساء إليها صوماليا وإفريقيا وعربيا وإسلاميا وعالميا.

2 . " **الحزب الإسلامي** " تأسس في مطلع فبراير 2009 وذلك على اثر وحدة أربع فصائل صومالية وهي: المحاكم الإسلامية ، جناح حسن ضاهر عويس ، ومعسكر رأس كامبوني والجبهة الإسلامية ومعسكر فاروق، وهو جناح إسلامي معتدل يهدف الى:

أ - تحرير وإعادة بناء الصومال.

ب - صون وحدة وسيادة الصومال.

ج - إفشال اتفاق جيبوتي 2008.

د - محاربة وإجلاء القوات الأجنبية من الصومال.

3 . "أهل السنة والجماعة" ظهرت هذه الجماعة في عام 1991 كحركة صوفية بعيدة عن معمعة السياسة والعنف العسكري، ثم سرعان ما اضمحلت، قبل ان تبرز وبقوة في عام 2009 في المناطق الوسطى من البلاد، ولاسيما في الأقاليم المحاذية للشريط الحدودي مع أثيوبيا. وتتألف هذه الجماعة من خليط من عناصر قبلية وبارونات الحرب الأهلية وبعض الشيوخ الصوفيين الذين استغلوا الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها حركة الشباب في هدم الأضرحة الصوفية ومنع القات وفرض الحجاب وحظر الطقوس الدينية وطرد هيئات الإغاثة ومنع الموسيقى الذي ألب عليها الرأي

العام في الأقاليم الصومالية الوسطى المعروفة تاريخيا بوجود نفوذ صوفي فيها. ولكن عمليا هذه الجماعة تستخدم العبادة الصوفية لأغراض سياسية بدليل ان قرائن عديدة تؤكد بأنها بعيدة عن الطريقة الصوفية المعروفة في الصومال وقريبة الى قوى سياسية عسكرية تسعى من ناحية لمحاربة " حركة الشباب المجاهدين " ومن ناحية أخرى تعمل للسيطرة على زمام السلطة في الحكومة الانتقالية في مقديشو. ويذكر ان هذه الجماعة أبرمت مع حكومة شيخ شريف شيخ احمد اتفاقا في 19 فبراير 2010 وطلبت ان تسند إليها خمس حقائب وزارية أهمها الدفاع والداخلية والمالية والخارجية، هذا مما أثار حفيظة الحكومة الانتقالية، وغدت تتوجس من أجندة هذه الجماعة السياسية التي استطاعت وفي وقت قياسي للغاية فرض نفسها عسكريا في الساحة الصومالية، وتكبيد حركة الشباب المجاهدين خسائر عسكرية وإجبارها على الانسحاب من مناطق عديدة ليس في المنطقة الوسطى وحسب، بل ايضا في الأقاليم المحاذية لها. وفي نظر اهل السنة والجماعة تعتبر حركة الشباب المجاهدين حركة " تكفيرية " وتبيح محاربتها شرعا. وبالمقابل فان حركة الشباب المجاهدين لا تعتبر " أهل السنة والجماعة " حركة صوفية، وتقول إنها ليست في حرب ضد الصوفية، وإنما تقاتل ضد " الزنادقة " وضد " عملاء أثيوبيا ". ويعزى ذلك الى الدعم العسكري واللوجستي والمالي الأثيوبي لأهل السنة والجماعة . فإذا كانت هذه الجماعة تعتمد على الحكومة الأثيوبية لتحقيق أجندتها السياسية، فان أثيوبيا توظفها لجملة أهداف أهمها:

أ - كسر شوكة حركة الشباب المجاهدين.

ب - استخدامها كورقة رابحة في داخل الحكومة الانتقالية.

ج - اعتبارها الحصن الواقي لشريطها الحدودي مع الصومال.

د - التدخل السافر والمتستر في الأراضي الصومالية عبر هذه البوابة المفتوحة. وليس بالأمر الغريب أو المستغرب ان تكون الحكومة الأثيوبية تنسق سياستها الصومالية مع الإدارة الأمريكية التي تعير اهتماما خاصا لـ " أهل السنة والجماعة" لمقارعة " حركة الشباب المجاهدين " من ناحية ، ولترتيب البيت الصومالي من الداخل من ناحية ثانية ولخدمة أجندتها الصومالية الخاصة من ناحية ثالثة. وأيا كان الأمر، وبناء على تطورات الأحداث في الصومال يبدو ان الحكومة الفيدرالية الانتقالية، لم تستوعب دروس التجارب الدموية والمدمرة التي تعصف بالصومال منذ حوالي عقدين، فإنها عمدت على تصفية عسكرية للقوى المعارضة لها، فبعد ما كانت تهدد وتتوعد بشن هجوم كاسح على معاقل تلك القوى، اندلعت في مطلع مارس 2010 مواجهات عسكرية ساخنة بين القوات الحكومية المدعومة من قبل وحدات حفظ السلام الأفريقية والقوات المناوئة لها. فجريدة نيويورك تايمس كشفت بان " الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الحكومة الصومالية في خطتها لاستعادة السيطرة على العاصمة . " [27] وقال مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية، جوني كارسون، متحدثا عن القتال في مقديشو لنفس الجريدة الأمريكية " هذا ليس هجوما أمريكيا، ولا توجد قوات أمريكية على الأرض، ولكن يمكن حدوث تدخل عبر شن غارات جوية وعمليات خاصة." [28] ومن طرفه لم يتردد الرئيس الصومالي السابق ، شيخ شريف شيخ احمد، ان يقبل اليد الأمريكية التي لدغته وأخرجته من مقديشو في نهاية ديسمبر 2006، وأجبرته على اللجوء الى ارتريا، بتصريحه في مؤتمر صحفي عقده في لندن في 9 مارس 2010، بعد لقائه مع رئيس وزراء بريطانيا السابق غوردن براون، قال فيه " نرحب بالدعم العسكري الجوي للولايات المتحدة لأنه سيساعدنا على مد سيطرتنا على مناطق في مقديشو" [29]

وهذا ليس بالموقف الغريب او الفريد في شيخ شريف شيخ احمد الذي كان وبالأمس القريب وبعده حصوله على ملجأ في اسمرا كان يشيد ويمدح إرتريا، وها هو اليوم يدين ويقدم إرتريا. ومع مرور الأيام وتطور الأحداث تجلى بان مواقف شيخ شريف تتغير كالحرباء حسب مواقعه!

### مصائب قوم عند قوم فوائد

الأطراف الدولية التي ساهمت في إشعال الأزمة الصومالية والتي مازالت تلعب دورا كبيرا في إنكاء نار حروبها الأهلية المحرقة للأخضر واليابس، تتهافت في استغلال الثروات المعدنية والثروة السمكية، و لم ولا تتردد في تحويل السواحل الصومالية الى مقبرة جماعية لنفاياتها النووية والكيميائية، ورب قائل يقول وربما هذا يفسر ذلك. صحيح ان الاهتمام الدولي بالصومال والى حد كبير، للأسف لشديد، ليس هو من باب الحرص على الشعب الصومالي ووحدته ولا من زاوية الحفاظ على سيادته وحماية ثروته، بحكم ان الأحداث أثبتت بان العكس هو الصحيح وبصورة قاطعة مانعة على حد تعبير المنطقة. فهناك تقارير تفيد بان عدد من شركات النفط الأمريكية مهتمة بالصومال قبل وبعد سقوط نظام الجنرال محمد سياد بري. فشركات النفط الأمريكية ليست الوحيدة المهتمة بالصومال، بدليل ان "جريدة الشرق الأوسط" كشفت بان شركة النفط والغاز "سي.ان.او.او.سي" وشركة النفط والغاز "سي.أي. او.جي" الصينيتين أبرمتا اتفاقا مع "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" الصومالية "ونالتا بموجه حق التنقيب والاستكشاف في إقليم مودوق وفي بعض أجزاء الصومال [30] ومن طرفه اكد موقع "الصومال اليوم" بان شركة "افريكان اويل" الكندية وشركة

رينغ ريسورس الاسترالية وقعتا عقدا للتنقيب عن البترول والمعادن الأخرى في الصومال.[31]

واستنادا على ما ورد بجريدة " الاهرام " فان "الأمين العام للأمم المتحدة بن كي مون الذي أصر على عدم إرسال قوات حفظ السلام في مقديشو خشية تعرض الجنود الامميين للقتل على أيدي الجماعة المناوئة للحكومة الانتقالية، ولكن وبالمقابل وقعت الأمم المتحدة والحكومة النرويجية مذكرة تفاهم للتنقيب عن البترول أمام السواحل الصومالية مع ممثلي الحكومة الانتقالية الصومالية ".[32] فيا لها من مفارقة، وياله من تناقض.

والى ذلك، أفادت تقارير دولية عديدة بان سفن صيد الأسماك الآسيوية والعربية والغربية نهبت ثروات الصومال البحرية، ولا سيما التونا وسمك الرنجة وسمك السيف والجمبري وسواها، من دون حسيب وبلا رقيب. وتقدر تلك الثروات الصومالية السمكية المسروقة بحوالي 300 مليون دولارا سنويا، مستخدمة كل السبل غير الشرعية في عملية الصيد منها استخدام شبكات صيد ذات الفتحات الصغيرة، ونظام الإضاءة الساطعة والكاشفة، والمتفجرات في أعماق البحر...الخ. ويذكر بان المبعوث الخاص للأمم المتحدة السابق في الصومال، احمد ولد عبد الله، أطلق صرخة إنذار للفت أنظار المجتمع الدولي بقوله ان "عملية الصيد غير الشرعية وبطرق غير شرعية" في السواحل الصومالية من قبل "الدول الأوروبية والآسيوية" [33] حسبما جاء في وكالة الأنباء الفرنسية، "أي .اف. بي"، ولكن من دون طائل. فعملية نهب خيرات الصومال البحرية جرت على قدم وساق أمام مرآي ومسمع الأمم المتحدة. ولكن ما العمل إذا كانت الأمم المتحدة تتأى بنفسها عن إرسال قوات حفظ السلام الى الصومال بحجة لا يوجد في الصومال سلام حتى يتم إرسال قوات دولية للحفاظ

عليه ، ولكنها وبالمقابل لا تتردد في تقديم الغطاء الأممي لشركات صيد الأسماك الحكومية حق الصيد في السواحل الصومالية، وذلك بذريعة موافقة "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" الصومالية التي لا تستطيع حماية مقر رئاستها في قلب العاصمة مقديشو، فكيف يمكنها مراقبة ما يجري في سواحلها تمتد لما يربو على 3000 كلم!؟

ولم يقتصر الأمر عند نهب ثروات الصومال المعنية والبحرية، بل الشركات الأوروبية شرعت في تحويل السواحل الصومالية الى مزبلة لنفاياتها النووية والكيميائية. وحسبما يؤكد برامج الأمم المتحدة للبيئة بان عملية التخلص من طن واحد من النفايات في أوروبا تكلف 250 دولارا، بينما ذلك لا يكلف أكثر من دورين ونصف الدور في الصومال، وعليه فلا غرو إذا ما تسابقت السفن الأوروبية في تفريغ موادها السامة على طول امتداد الشواطئ الصومالية في المحيط الهندي غير عابئة بالأضرار البالغة الناجمة عنها للإنسان الصومالي خاصة، وللبيئة في هذا الجزء من المعمورة عامة. وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الجريمة النكراء بحق الصومال والصوماليين تقشي العديد من الأمراض الجلدية والمعدية والسرطانية، وتقلص نسبة الأسماك في السواحل الصومالية، وعجز الصيادين الصوماليين في توفير القوت اليومي لأسرهم.

ففي ظل هذا المناخ المشحون بنهب الثروة البحرية الصومالية وتجريد الصيادين من مصادر رزقهم، وإشاعة الأمراض بين المواطنين وتلويث المياه، ظهرت ولأول مرة في الصومال ما عرفت عالميا بظاهرة القرصنة البحرية. وغريب أمر هذا العالم الذي يستغرب من بروز تلك الظاهرة واستئصالها بصورة قياسية للغاية، لدرجة ان عملية الإبحار عبر مضيق باب المندب ومضيق هرمز ورأس الرجاء الصالح الى سائر دول القارات الست غدت محفوفة بمخاطرة جمة، ويمكن تصور العواقب المترتبة على ذلك، إذا علمنا بان 20 في المائة من بترول العالم يسلك هذا الطريق الذي تحول

فجأة خارج السيطرة، ومفتوحا أمام القرصنة. ولقد أخذت ظاهرة القرصنة بعدا خطيرا عندما تم في 25 سبتمبر 2008 خطف سفينة "فيينا" الأوكرانية وعلى متنها مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة من بينها 33 دبابة روسية الصنع، وسقوط الباخرة السعودية "سيربوس ستار" والتي كانت تحمل مليونين برميل نפט تبلغ قيمته 100 مليون دولارا ، في أيدي القرصنة.

### من هم هؤلاء القرصنة؟

قبل إطلاق صرخة الذئب الذئب، والتهافت على إصدار الاتهامات الجاهزة والأحكام المعدة سلفا مع سابق إصرار وترصد، ينبغي تعريف القرصنة، ثم الحكم بعد ذلك ما إذا كان التعرف المحدد ينسحب على الصوماليين الذين يوقفون السفن ويجبرونها على الرسو في بعض مرافئ البلاد، وذلك تقاديا لوضع العربة أمام الحصان. عرفت المادة 15 من اتفاقية جنيف لقانون البحار لعام 1958 والمادة 101 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، بان القرصنة البحرية تطلق على عمل عدائي يقع خارج المياه الإقليمية لأي دولة، أي في المنطقة المعروفة بأعالي البحار بهدف الحصول على فائدة شخصية، وليس بغرض تحقيق أهداف سياسية، ولا يحق لأي قوة دولية ان تتعقب القرصنة داخل المياه الإقليمية لأي دولة، وبغية الالتفاف على تلكم الاتفاقيتين الدوليتين تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بطلب الى مجلس الأمن لإصدار قرار يسمح لهم بمطاردة القرصنة في عمق المياه الإقليمية الصومالية. وان مجلس الأمن وقبل دراسة حقيقة وأبعاد ظاهرة القرصنة بادر في 2 يونيو 2008 بإصدار القرار رقم 1816 معبدا الطريق لخرق وانتهاك القوات الدولية البحرية للمياه الإقليمية الصومالية. فنصت المادة 7 من ذلك القرار على



السماح للقوات البحرية الدولية بـ " دخول المياه الإقليمية للصومال بغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر واستخدام جميع الوسائل اللازمة داخل المياه الإقليمية للصومال"[34].

وفي محاولة جريئة لفهم حقيقة ما يجري في الصومال، و بعيدا عما تتناقله معظم وسائل الإعلام من معلومات مغلوبة أو مفبركة، اعد صحفي جريدة " الاندبندنت "جوهان هاري تقريراً في 4 يناير 2009 بعنوان " كذب عليكم بخصوص القرصنة في الصومال " جاء فيه "ان معظم الصوماليين الذين يعترضون سبيل السفن في السواحل الصومالية يطلقون على انفسهم خفر السواحل لكونهم يريدون حماية ثروتهم السمكية من النهب ومياهم الإقليمية من التلوث، وان 70 في المائة من الشعب الصومالي يعتبر ما يقومون به شكلاً من أشكال الدفاع الوطني. ولكن هناك أيضاً قلة قليلة تصطاد في المياه العكر وتقوم بأعمال القرصنة لأغراض مادية لا علاقة لها بالحسابات الوطنية الصومالية " [34].

ولقد استرسلت وسائل الإعلام العالمية من طرفها في الحديث عن ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية منجرفة وراء الموجة السائدة والرأجة، ومنصاعة للخطاب الرسمي لحكوماتها، و متقادية وبصورة مستفزة لذكاء الآخرين، لم تر أهمية الحديث عن أسباب تلك الظاهرة، وعن انتهاك سفن الصيد الشرقية والغربية للمياه الإقليمية الصومالية، وعن تحويل بعض الشركات الغربية مياه الصومال الى مقبرة حية لنفايات مصانعها ومستشفياتها النووية والكيميائية. ولكي تكتمل حلقات المأساة الصومالية، استغلت الدول الغربية والشرقية الكبرى ظاهرة عملية خطف السفن في المياه الإقليمية

الصومالية وقرار مجلس الأمن رقم 1816، لكي ترسل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والهند بأساطيلها البحرية الى المحيط الهندي، وتحديدًا الى مياه الصومال ومحيطه بحجة حماية سفن صيدها وسفن نقل نفطها وبقية صادراتها ووارداتها، ولكن ان الهدف الحقيقي وراء هذه المسرحية لا يمكنه ان ينطلي على احد. فغاية تلك الدول المعنية ضمن غايات أخرى، هي تثبيت حضورها في موقع استراتيجي حساس يعتبر حلقة وصل قناة السويس شمالا ورأس الرجاء الصالح جنوبا ومضيق هرمز شرقا ومضيق باب المندب غربا.

هذه هي وباقتضاب شديد عناصر الأزمة الصومالية الشديدة التعقيد والتركيب بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعليه وبناء على حصيلة هذه المعطيات فان اتهام ارتريا بزعزعة امن واستقرار الصومال بدعم "حركة الشباب المجاهدين" من قبل مجلس الأمن من دون تقديم دلائل ملموسة ومعلومات موثقة، وتهافته في إصدار قراره رقم 1907 في 23 ديسمبر 2009 [35]، وفرض جملة عقوبات جائرة عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، معتمدا على تقارير " فريق رصد الصومال وارتريا " المزيفة والتي تخلت عنها في 27 يونيو 2012، بحجة " انها لم تعثر على قرائن تؤكد دعم ارتريا لحركة الصومالية المسلحة " [36]. ورغم ذلك فإن العقوبات الجائرة المفروضة استمرت، ولم ترفع الا في 13 نوفمبر 2018 بقرار مجلس الامن رقم 2444. [37]. والمهم في هذا الصدد هو إن ارتريا لم يكن لها أي ضلع في جذور الأزمة الصومالية ولا في تطورها ولا في تداعياتها، وكل ما في الأمر ان الإدارة الأمريكية التي وجدت نفسها عاجزة في فرض:

1. " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " في عام 2001.

2. " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب " في عام 2006.

3. حكومة عبدا لله يوسف 2004 . 2008.

4. حكومة شيخ شريف شيخ احمد 2009.

هذا مما أدى الى إصابة واشنطن بإحباط مثبط للعزيمة. وإذ ذاك، وعضا عن مراجعة مواقفها حيال الأزمة الصومالية بصورة نقدية صارمة، اختارت الإدارة الأمريكية ان تبرر أسباب فشل كل تدخلاتها في الصومال، فأسقطت خيبتها واحباطاتها في الصومال على ارتريا جاعلة منها كبش فداء نموذجي لرفضها للحلول الانتقائية والإقصائية والترقيعية، ولجأت الى مجلس الأمن وأصدرت من خلاله قرار فرض العقوبات على ارتريا، عبر عملية مكوكية قامت بها مندوبة واشنطن الدائمة في الأمم المتحدة، السفيرة سوزان رايس، بدعم من بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، باستثناء المندوب الليبي الذي لم يرضخ للضغوطات الأمريكية و صوت ضد القرار.

وعلاوة على ذلك، تهدف الإدارة الأمريكية من خلال تمرير القرار 1907 عبر مجلس الأمن فرض حصار خارجي مطبق على اريتريا ومحاصرتها سياسيا واقتصاديا وزعزعة أمنها الداخلي، قبل إدراجها في قائمة الدول " الفاشلة " كمقدمة للتدخل في شؤونها الداخلية وصياغة مستقبلها وبما يخدم مصالحها الجيو - استراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية في هذا لجزء من القارة الأفريقية والبحر الأحمر. ولا نحتاج الى الذهاب بعيدا للدلالة العملية على ما رمينا إليه، فأمامنا، وتحديدًا في منطقة القرن الأفريقي وفي حوض البحر الأحمر توجد نماذج أنظمة سياسية عديدة ظاهرة للعيان، أضحت عبارة عن بياق في لعبة الشطرنج الأمريكي.

## الفصل الثالث

### مواقف القوى السياسية الصومالية حيال دول القرن الأفريقي

#### أولا: الصومال وإرتريا

- 1 . الحكومات الصومالية الانتقالية التي كانت تدور في فلك نظام اقلية الاقلية التجراوية في اثيوبيا " أعتبرت ارتريا مناوئة لها، وإنما الطرف الأساسي الداعم لحركة الشباب والحزب الإسلامي، وان مساعدات الجهات الخارجية أيضا تمر عبر ارتريا في معظم الأحيان ".  
2 . أهل السنة والجماعة المدعومة بصورة أساسية من أثيوبيا مناهضة لارتريا وتعتبرها الداعم الأساسي للقوى الإسلامية المنافسة لها في الصومال.
- 3 . حركة الشباب المجاهدين القوى المؤثرة فيها مناهضة لإريتريا انتقت وبشدة مؤتمر "تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال" في 6 سبتمبر 2007 في اسمررا. وترى ان اريتريا دولة علمانية مناهضة للتوجه الإسلامي في الصومال. ولقد ذهبت بها الأمور الى إدراج اريتريا في قائمة الدول التي ستستهدفها حسبما قال الناطق باسمها صولدان محمد وفقا لما نشرته افريكا كونفيدنشيال في 20 نوفمبر 2009، كما نوهنا آنفا.
- 4 . الحزب الإسلامي بقيادة حسن طاهر عويس يتسم بنظرة اسلامية معتدلة وبراغماتية. ويرى ان ارتريا دولة صديقة وحليفة للصومال وداعمة لوحده وسياسته واستقلاله واستقلالته. ولكن ذلك قد لا يمنعه التعطف مع المجاميع الاسلامية الارترية على الصعيد المستقبلي.

- 5 . البونت لاند بحكم علاقة سلطتها الإقليمية الوطيدة مع أثيوبيا فإنها مناوئة للدور الارترى في الصومال، ولكن القوى المعارضة للسلطة لا تتبنى نفس الموقف.
6. ارض الصومال تعتبر ارتريا مناهضة لإنفصالها واستقلالها، وترغب كسب دعم ارتريا لها من دون ان توهم نفسها بذلك.

## ثانيا: الصومال واثيوبيا

1 . الحكومة الصومالية الانتقالية: جناحها الموالي والمحسوب على العقيد عبد الله يوسف متحالف استراتيجيا مع الحكومة الأثيوبية، في حين ان جناح رئيس الدولة شيخ شريف شيخ احمد وبقايا المحاكم الإسلامية ارتبطت بعلاقات تكتيكية مع الحكومة الأثيوبية لأسباب سياسية وعقائدية. ويذكر ان وزير الصومال يوسف حسن إبراهيم صرح في 16 يوليو 2010 " إن إقليم أوغادين أرض صومالية تحتلها اثيوبيا ": [38]

- 2 . جماعة أهل السنة والجماعة متحالفة استراتيجيا مع الحكومة الأثيوبية لأنها تعتمد عليها كليا في التسليح والتمويل.
- 3 . حركة الشباب المجاهدين مناوئة للحكومة الاثيوبية لأسباب سياسية ودينية.
- 4 . الحزب الإسلامي مناهض للحكومة الأثيوبية لأسباب سياسية.
5. البونت لاند أرتبطت بأثيوبيا الى حد كبير، لكونها أيدت ودعمت هذا الإقليم وحثته على الانفصال ضمن سياستها الرامية لتمزيق الصومال.
- 6 . ارض الصومال ارتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية الى حد ما بالحكومة الأثيوبية ابان النظام السابق الذي داعم انفصاله في سياق استراتيجيته القاضية بعدم قيام قائمة للصومال الموحد.

## ثالثا: الصومال وجيبوتي

1 . الحكومة الصومالية الانتقالية الحالية تدين بالكثير للسلطة الجيبوتية بحكم إنها تمخضت عن مؤتمر جيبوتي في يونيو 2008. ولكن الصوماليون يعلمون بان الحكومة الجيبوتية سواء في عهد الرئيس الجيبوتي الراحل حسن غوليد ابتيدون أو الرئيس الحالي إسماعيل جيليه انحازت للابغال ضد هبر غدر وللهوية ضد الدارود . وعليه فان بعض القوى السياسية في الحكومة الانتقالية تتعامل مع السلطة الجيبوتية بحظر ومن باب الواقعية السياسية ليس إلا.

2 . أهل السنة والجماعة علاقتهم مع جيبوتي شائكة لان السلطة الجيبوتية لا تدعم المطالب الإقليمية المضعفة للسلطة المركزية النسبية في الصومال، هذا علاوة على معرفتهم بميلها القبلي نحو الهوية عامة والابغال خاصة.

3 . حركة الشباب المجاهدين تعتبر الحكومة الجيبوتية أداة للقوى الإقليمية والدولية ولا سيما أثيوبيا والولايات المتحدة في حربهما ضد الصومال.

4 . الحزب الإسلامي يعتبر الحكومة الجيبوتية حليف للقوى المتآمرة على الصومال ووحدته وسيادته.

5 . البونت لاند علاقتها مع السلطة الجيبوتية عادية ، مع علم حكام وقبائل الإقليم انحياز الحكومة الجيبوتية للهوية عامة وللأبغال خاصة.

6 - ارض الصومال توجد ثمة علاقة سياسية واقتصادية مع الحكومة الجيبوتية. وزوجة الرئيس الجيبوتي، خضرا محمد هيد، تنتمي الى الوحدة الاتنية الاسحاقية، وتتحد من قبيلة هبر أول الواسعة النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري في ارض الصومال، هذا مما يجعلها حلقة وصل واتصال قوية بين الرئيس إسماعيل جيليه وارض الصومال. ولكن العلاقة شابها الفتور في الآونة الاخيرة، لا

سيما لدى انحياز السلطة الجيبوتية في الانتخابات الرئاسية في ارض الصومال والتي جرت في 26 يونيو 2010 لصالح المرشح طاهر ريالي كاهن ضد مرشح المعارضة أحمد محمود سيلانو والتي فاز فيها الاخير على حساب الأول. والمعلوم ان طاهر ريالي كاهن هو من قبيلة اسحق فرع هبر اول مثل زوجة الرئيس الجيبوتي. وفي انتخابات 2017 في رئيس ارض الصومال ، فاز موسى بيهي عبدي الذي ينحدر الى قبيلة إسحاق، وينتمي الى فرع هبر أول مثل خضرا هيد زوجة الرئيس جيليه.

#### رابعا: الصومال وكينيا

- 1 . الحكومة الصومالية الانتقالية كانت لها علاقات جيدة مع الحكومة الكينية، ولكن الصوماليون يعلمون جيدا أيضا بان السلطات الكينية تخشى قيام حكومة صومالية مركزية قوية نتيجة لوجود هواجس ملف المنطقة الحدودية الشمالية الصومالية التي ضمت الى كينيا من قبل بريطانيا في عام 1963.
- 2 . أهل السنة والجماعة علاقتها بالحكومة الكينية ضعيفة للغاية ومحكومة بهاجس المنطقة الحدودية الشمالية والنزعة الصوفية المسلحة التي تهيئ نيروبي.
- 3 . حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي مناوئان للحكومة الكينية، وهذا العداء نابع من اعتقادهما بأن السلطة الحاكمة في نيروبي تتآمر على وحدة الصومال وسيادته، وتسعى مع بقية القوى الإقليمية والدولية القضاء عليهما.

#### خامسا: الصومال وأوغندا وبوروندي

- 1 . الحكومة الصومالية الانتقالية رحبت وأشادت بدور الحكومة الأوغندية

والبوروندية لكونهما تقيمان بحمايتها عبر قواتهما المرابطة في مقديشو.  
2 . حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي دانت التواجد العسكري الأوغندي  
والبوروندي في الصومال ويحاربانه.



